

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1994/6
22 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة السابعة والعشرون

٢٨-٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان، ١٩٨٤

رصد المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للتوصية ٨٨ الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي عقد في مكسيكو في عام ١٩٨٤، وكذلك لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٨٦ و ٧٢/١٩٨٧. ويستكمل هذا التقرير التقرير الأول من هذا النوع (E/1989/12)، الذي قدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ عن طريق لجنة السكان، كما يستكمل التقرير الثاني (E/CN.9/1991/8) الذي قدم الى لجنة السكان في دورتها السادسة والعشرين. ويصف هذا التقرير، الذي يشمل الفترة ١٩٩٢-١٩٩١ وجزءاً من عام ١٩٩٣، الاتجاهات السائدة في المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان (الفقرات ٨ - ٣٨)، كما يتناول جوانبها الموضوعية (الفقرات ٣٩ - ١١٨) والتنفيذية (الفقرات ١١٩ - ١٤٣) في إطار منظومة الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	١ - ٦ مقدمة
٤	٣٧-٧ أولا - الاتجاهات السائدة في المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان
٤	١٢-٧ ألف - معلومات أساسية
٦	١٨-١٣ باء - الإنفاق حسب المنطقة الجغرافية
٧	٢٠-١٩ جيم - الإنفاق حسب فئة خطة العمل
٨	٢٦-٢١ دال - الإنفاق حسب فئة خطة العمل والمنطقة
٩	٣٠-٢٧ هاء - النفقات، حسب الوكالة المنفذة
١٠	٣٤-٣١ واو - التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي
١١	٣٧-٣٥ زاي - قروض وائتمانات مقدمة من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية
١٢	١١٧-٣٨ ثانيا - المسائل الموضوعية
١٢	٥٢-٤٠ ألف - جمع البيانات الأساسية وتحليلها
١٥	٦٥-٥٣ باء - الديناميات السكانية
١٨	٧٢-٦٦ جيم - صياغة وتقييم السياسة السكانية
٢٠	٩٦-٧٣ دال - صحة الأم والطفل/ وتنظيم الأسرة، والخدمات الصحية التناسلية
٢٦	١٠٧-٩٧ هاء - المعلومات والتعليم والاتصال في مجال السكان
٢٨	١١٧-١٠٨ واو - المرأة والسكان والتنمية
٣١	١١٨-١٤٢ ثالثا - القضايا التنفيذية
٣١	١١٩-١٢٤ ألف - نهج البرمجة
٣٢	١٢٥-١٢٧ باء - البرنامج وتطوير المشروع واعتماده
٣٣	١٢٨-١٣٧ جيم - تنفيذ البرامج والمشاريع
٣٦	١٣٨-١٤٢ دال - الرصد والتقييم
٣٧	١٤٣-١٤٩ رابعا - النتائج

الجدول

٤١	١ - نفقات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حسب مصدر الأموال في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢
٤٦	٢ - توزيع النفقات في مجال المساعدة السكانية حسب المنطقة الجغرافية وقناة التمويل لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩١
٤٦	٣ - توزيع نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان، حسب المنطقة الجغرافية، للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢
٤٧	٤ - توزيع نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان، حسب فئة خطة العمل، للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢
٤٨	٥ - نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان حسب فئة خطة العمل والمنطقة، للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة للتوصية ٨٨ للمؤتمر الدولي المعني بالسكان لعام ١٩٨٤^(١)، التي طلب فيها الى الأمين العام أن يضطلع برصد برامج منظومة الأمم المتحدة السكانية المتعددة الأطراف الرامية الى الاستمرار في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان^(٢)؛ وتلبية أيضا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٨٥ و ٧/١٩٨٦ و ٧٢/١٩٨٧؛ ولقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٩. وأوصى الأمين العام، في تقريره عن متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٩، بأن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان رصد البرامج والمشاريع السكانية المتعددة الأطراف التي مولها الصندوق (A/41/179-E/1986/18، الفقرة ٧٣ (د)).

٢ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمين العام، في قراره ٤/١٩٨٥، أن يقدم الى المجلس، عن طريق لجنة السكان، وحسب الاقتضاء الى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير عن الجوانب الموضوعية والتقنية لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية والمساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان. وأعيد تأكيد هذا الطلب في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٨٦ و ٧٢/١٩٨٧. وورد اقتراح الأمين العام تقديم تقرير دوري عن رصد المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان في تقريره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ (E/1987/5)، وهو الأساس الذي يقوم عليه إعداد هذا التقرير.

٣ - ويغطي هذا التقرير الجوانب الموضوعية والتنفيذية للمساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويستفيد من قاعدة معلومات وافية قدر المستطاع. ويحظى التعاون الذي أبدته كافة الوكالات المتعددة الأطراف التي شاركت وأسهمت بأفكار ومعلومات بقدر بالغ من التقدير.

٤ - والمساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان هي جهد دولي عام من أجل توجيه الموارد التقنية والمالية التي تم الحصول عليها من مجموعة متباينة من المصادر لمساعدة البلدان النامية في المسائل السكانية؛ ويشمل هذا التقرير الموارد التي تم الحصول عليها في منظومة الأمم المتحدة فقط، إن الأنشطة السكانية التي يضطلع بها البنك الدولي تنطوي على قروض (معظمها "قروض ميسرة") ولا تشمل منها. وقد أدرجت هذه القروض في أجزاء من هذا التقرير، إلا أنها مستثناة من التحليل العام نظرا لكونها ذات طبيعة استثنائية.

٥ - ويتناول التقرير الأول بشأن المساعدة المتعددة الأطراف (E/1989/12) الفترة منذ انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست، أي من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٨. وعرض للجوانب الموضوعية والتنظيمية للمساعدة السكانية، فضلا عن القدرة المؤسسية لمختلف الوكالات المعنية بالسكان في منظومة الأمم

المتحدة. وركز التقرير الثاني (E/CN.9/1991/8)، الذي يبنّي على التقرير الأول، على التطورات التي وقعت خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠. ويتناول التقرير الحالي، وهو التقرير الثالث، الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ وجزءاً من عام ١٩٩٣، حيثما توافرت المعلومات.

٦ - ومثلما حدث في التقريرين الأولين، جمعت البيانات الخاصة بهذا التقرير بواسطة استبيان خاص أرسل إلى جميع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

أولاً - الاتجاهات السائدة في المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان

ألف - معلومات أساسية

٧ - تقوم بإسداء المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تضطلع ببرامج تتصل بالسكان. وفيما يتعلق بالعديد من تلك المنظمات، فإن الأموال المخصصة للأنشطة السكانية إنما تنشأ في المقام الأول عن صندوق الأمم المتحدة للسكان وتتأى بدرجة أقل من ميزانياتها العادية وغيرها من مصادر التمويل. ويعد صندوق الأمم المتحدة للسكان أهم مصدر للمساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان: فهو بالنسبة لغيره من المنظمات المتعددة الأطراف في منظومة الأمم المتحدة يعد المصدر الرئيسي للتمويل في مجال السكان، فهو يدعم قدراً هائلاً من المساعدة من خلال التنفيذ المباشر على الصعيد الوطني. ويعتبر البنك الدولي - وبشكل متزايد بنوك التنمية الإقليمية - مصدراً رئيسياً آخر من المصادر المتعددة الأطراف للمساعدة في ميدان السكان من خلال القروض والائتمانات التي تقدمها.

٨ - ومن المفيد بادئ ذي بدء أن توضع المساعدة المتعددة الأطراف في ميدان السكان التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في سياق المساعدة السكانية العالمية التي تعتبر من مكوناتها الهامة. ففي عام ١٩٩٠، بلغ مجموع المساعدة الدولية المقدمة للبرامج السكانية ٩٧٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، بما فيها قروض وائتمانات قدمها البنك الدولي^(٤). وقدمت البلدان المانحة، من مجموع هذا المبلغ، ٦٦٩ مليون دولار، منها ٢١٧ مليون دولار وجهت عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان، بينما قدمت بقية منظومة الأمم المتحدة ٨٦ مليون دولار، وقدمت مصادر خاصة ٤٨ مليون دولار. وقد بلغت القروض المقدمة من البنك الدولي، في عام ١٩٩٠، ١٦٩ مليون دولار.

٩ - وفي عام ١٩٩١، زادت المساعدة السكانية الدولية إلى مبلغ ٣٠٦ ١ ملايين دولار في شكل منح وقروض، وهي زيادة بنسبة ٣٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وبلغت المساعدة السكانية الدولية

المقدمة من البلدان المانحة ٧٧٤ مليون دولار، وجهت منها ٢٢٩ مليون دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وساهمت بقية منظومة الأمم المتحدة بمبلغ ١٠٢ مليون دولار، وقدمت الجهات المانحة الخاصة ٧٦ مليون دولار. وزادت القروض المقدمة من البنك الدولي الى ٣٥٤ مليون دولار^(٥) في عام ١٩٩١ لتشكل بذلك أكثر من نصف مجموع الزيادة في المساعدة.

١٠ - وحتى هذا اليوم فإن التقديرات الخاصة بالتعهدات المتعلقة بالمساعدة السكانية العالمية لعام ١٩٩٢ لم تختتم بعد. فالبلدان المانحة لم تقدم جميعها الاستبيانات المستكملة الى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة الى ذلك، ثمة المزيد من الاستفسار من ثلاثة بلدان مانحة أخرى قدمت الاستبيانات المستكملة عن الحصة المخصصة للمساعدة السكانية في تعهداتها. وبالمثل، فإن التقارير الواردة من وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بخلاف صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن المصادر الخاصة لم تستقم بعد. ومع وضع هذه المحاذير في الاعتبار، فإن الإجمالي الأولي المقرر للتعهدات من الأموال الدولية الموجهة للمساعدة السكانية حسب البلدان المانحة لعام ١٩٩٢ قد بلغ ٧٦٢ مليون دولار، بما في ذلك ٢٤٥ مليون دولار مخصصة منها لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومما هو جدير بالذكر أنه نظرا للأسباب التي وردت آنفا، فإن هذه الأرقام الأولية قد يدخل عليها تعديلات بالغة قبل رفعها الى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٢، تضاءلت تعهدات البنك الدولي من القروض والائتمانات الى ما قدر بمبلغ ١٠٦ ملايين دولار.

١١ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة (باستثناء البنك الدولي)، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أكبر حصة من الأموال للمساعدة السكانية الدولية: ففي كلا العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٢، ساهم الصندوق بنسبة ٨١ في المائة من مجموع الأموال التي وجهت عن طريق منظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول ١).

١٢ - وينبغي بحث الاتجاهات الموضحة أعلاه في إطار الطلب على تنظيم الأسرة والخدمات الموسعة الخاصة بالصحة التناسلية التي سوف تأخذ في الظهور في العالم النامي في المستقبل القريب. وفي أعقاب الاتجاه المتزايد والمشجع في استخدام وسائل منع الحمل على مدى العقدين الماضيين، فإن من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي هذه الوسائل الى أكثر من ٤٧٠ مليون نفس في البلدان النامية بحلول عام ١٩٩٥. ومع حلول عام ٢٠٠٠ فإن هذا العدد سوف يقترب من ٦٠٠ مليون. وتصل التقديرات الأخيرة للموارد المطلوبة للوفاء بالطلب العالمي في عام ٢٠٠٠ الى ١٣ بليون دولار بسعر دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣^(٦). تشمل ١٠,٣ بلايين دولار للخدمات الأساسية لتنظيم الأسرة وخدمات الدعم؛ و ٠,٦ من بلايين الدولارات للاحتياجات اللازمة لتحليل البيانات والسياسات تحليلًا مكثفًا؛ و ١,٢ من بلايين الدولارات لخدمات الصحة التناسلية الموسعة القائمة على الرعاية الصحية الأولية؛ و ١,٣ من بلايين الدولارات لمنع فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي عن طريق الإعلام والتثقيف وتوفير الرفالات.

باء - الانفاق حسب المنطقة الجغرافية

١٣ - على الصعيد العالمي، فإن مشاريع وبرامج المساعدة السكانية توجه الى البلدان بطريقة من ثلاث طرق رئيسية: إما من خلال وكالات ثنائية؛ أو وكالات متعددة الأطراف؛ أو منظمات غير حكومية. ووجهت بصورة مباشرة من خلال الوكالات الثنائية نسبة بلغت نحو ٣٩ في المائة من مجموع النفقات الخاصة بالمساعدة السكانية في عام ١٩٩١؛ ووجهت ٣٤ في المائة من خلال الوكالات المتعددة الأطراف؛ و ٢٧ في المائة من خلال منظمات غير حكومية. وبالرغم من أن الاتجاهات السائدة لهذه الأنصبة يعوزها الوضوح الكافي، فإن ثمة تحولا فيما يبدو في الاتجاه نحو زيادة المساعدة الثنائية المباشرة على حساب السبيل المتعدد الأطراف، مع العلم بأن النسب المئوية المناظرة في عام ١٩٨٢ كانت ٢٨ للوكالات الثنائية؛ و ٤٢ للوكالات المتعددة الأطراف؛ و ٣٠ للمنظمات غير الحكومية.

١٤ - وتباينت سبل توزيع المساعدة الدولية من منطقة الى أخرى. ففي افريقيا شكل تنفيذ المشاريع باستخدام المساعدة الثنائية المباشرة ٤٤ في المائة من الأموال؛ يليها المصادر المتعددة الأطراف بنسبة ٣٧ في المائة؛ ثم المنظمات غير الحكومية بنسبة ١٨ في المائة (انظر الجدولين ٢ و ٣). وفي آسيا والمحيط الهادئ شكلت المساعدة الثنائية المباشرة ٥٣ في المائة من التمويل في عام ١٩٩١؛ وتلى ذلك المساعدة المقدمة من خلال منظومة الأمم المتحدة بنسبة ٣٢ في المائة؛ و ١٤ في المائة للمساعدة المقدمة من خلال المنظمات غير الحكومية. والمنطقة الأخرى التي كانت الغلبة فيها للقنوات الثنائية هي منطقة غربي آسيا (٥٥ في المائة).

١٥ - وفي الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١، كانت بعض الاتجاهات الاقليمية في قنوات المساعدة السكانية جديرة بالملاحظة. ففي منطقة افريقيا جنوب الصحراء تضاءلت نسبيا أهمية المنظمات غير الحكومية كسبيل لتوجيه المساعدة، إذ انخفضت من ٣٣ في المائة الى ١٨ في المائة من المجموع، بينما زادت حصة مجموع المساعدة الدولية الموجهة من خلال القناتين الثنائية والمتعددة الأطراف. وثمة اتجاه مماثل، وإن يكن أقل وضوحا، يتبدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تضاءلت نسبة المساعدة السكانية المقدمة من خلال المنظمات غير الحكومية. ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك اتجاهات واضحة خلال هذه الفترة في منطقة غربي آسيا.

١٦ - وإذا نظرنا الى نفقات البرامج السكانية المقدمة فقط من مصادر متعددة الأطراف، فسنجد أن منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وافريقيا تلقتا أكبر حصة من المساعدة السكانية، وذلك أساسا لأن الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف أعطت الأولوية لهاتين المنطقتين. وفي عام ١٩٩١، تلقت كل من هاتين المنطقتين نسبة ٣٧ في المائة من مجموع الأموال المتعددة الأطراف، بينما تلقت منطقة أمريكا اللاتينية

والبحر الكاريبي نسبة ١٥ في المائة منها، وحصلت منطقة غربي آسيا على نسبة ١٠ في المائة، وأوروبا على حوالي ١ في المائة. ويتضح النمط ذاته للمخصصات الاقليمية من توزيع الأموال المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ففي عام ١٩٩١، خصصت نسبة ٣٣ في المائة من أموال الصندوق لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ و ٣٢ في المائة لمنطقة افريقيا، و ١٠ في المائة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و ٧ في المائة لمنطقة غربي آسيا، و ٢ في المائة لأوروبا. وحصلت البرامج الإقليمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان على نسبة ١٦ في المائة من هذه الأموال.

١٧ - واستأثرت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنصيب متناقص من الموارد السكانية. فقد حصلت هذه المنطقة في عام ١٩٨٦ على ٥٢ في المائة من الأموال؛ وحصلت على ٣٧ في المائة فقط في عام ١٩٩١. وعلى النقيض من ذلك زادت المساعدة المقدمة الى منطقة افريقيا من ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٩١. وزادت أيضا المساعدة المقدمة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ١٠,٢ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١٥ في المائة في عام ١٩٩١. وظلت منطقة غربي آسيا تحصل بصورة منتظمة على ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع التمويل المتعدد الأطراف.

١٨ - وفيما يتعلق بالتمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، انخفضت أيضا حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ٤١ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٩١. وظلت منطقة افريقيا تتلقى أموالا أوفى بصورة متزايدة، بحيث كانت النسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٦ فزادت الى ٣٢ في المائة في عام ١٩٩١. وحصلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على ما يتراوح بين ١٢ و ١٣ في المائة من أموال الصندوق، وتلقت منطقة غربي آسيا ما بين ٩ و ١٠ في المائة تقريبا وذلك على مدى الفترة المستعرضة^(٨).

جيم - الانفاق حسب فئة خطة العمل

١٩ - إن التمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان منظم وفقا لفئات خطة العمل التي وافقت عليها لجنة التنسيق الادارية (انظر الجدول ٤). وشكل القدر الأكبر من الأموال التي تم تخصيصها لبرامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة نسبة ٤٤ في المائة في عام ١٩٩١ و ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٢ من مجموع التمويل المتاح. وتلقت برامج الاعلام والتثقيف والاتصال نسبة ١٧ في المائة من الأموال في عام ١٩٩١ و ١٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وتلقت ديناميات السكان ١٢ في المائة في عام ١٩٩١ و ٩ في المائة في عام ١٩٩٢. وخصصت نسبة نحو ٩ في المائة من الأموال في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ لوضع وتقييم السياسات السكانية وإدماج السكان في التخطيط الانمائي، في حين خصصت نسبة تتراوح بين ٤ و ٦ في المائة للبرامج المتعلقة بقطاعات خاصة ونحو ٣ الى ٤ في المائة للأنشطة المتعددة القطاعات.

٢٠ - وربما تعزى الزيادة في الموارد المخصصة لبرامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في الفترة ١٩٩١ و ١٩٩٢ الى كل من الانخفاض في النفقات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها وذلك عقب بلوغ الذروة في جولة التعدادات السكانية في عام ١٩٩٠ والى الزيادة في الطلب على الخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة.

دال - الانفاق حسب فئة خطة العمل والمنطقة

٢١ - يوضح فحص الاتجاهات الاقليمية داخل القطاعات الفنية (انظر الجدول ٥) وجود زيادة في حصة التمويل الاقليمي لأنشطة رعاية صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وغربي آسيا. ففي المنطقة الأولى زادت النفقات من ٦٠ في المائة من المجموع في عام ١٩٨٩ الى ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٢؛ وفي المنطقة الثانية زادت من ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من ذلك، فإن قدرا كبيرا من عدم الاستقرار يحدث من عام الى آخر. وفي افريقيا ظل التمويل الخاص برعاية صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة مستقرا نسبيا بنسبة حوالي ٣٥ في المائة من مجموع التمويل الاقليمي على مدى الأعوام الخمسة الماضية. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي انخفضت حصة النفقات الخاصة برعاية صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة من ٥٩ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٢.

٢٢ - وثمة حالات عدم استقرار من عام لآخر في نسب التمويل المتعلقة بقطاع الاعلام والتثقيف والاتصال في جميع المناطق في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢. وتراوح نسبة النفقات المخصصة للاعلام والتثقيف والاتصال في افريقيا بين ٢١ و ٢٤ في المائة. وتراوح هذه النسبة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنحو ١٠ في المائة، بينما بلغ متوسط الحصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو ٧ في المائة. وخلال هذه الفترة تعرضت غربي آسيا لعدم استقرار أكبر - تراوح بين ١٠ و ١٩ في المائة - غير أنه ليس هناك اتجاه واضح.

٢٣ - وفيما يتعلق بجمع البيانات الأساسية، كان هناك انخفاض كبير في نسبة الأموال المخصصة لهذه الفئة في افريقيا منذ عام ١٩٨٩. وفي نفس الوقت، أنفق نحو ١٩ في المائة من الأموال المخصصة للسكان في افريقيا على عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية والاحصاءات الأساسية ونظم التسجيل المدني. وفي عام ١٩٩٢، انخفضت نسبة التمويل في هذه المجالات الى ١١ في المائة. وانخفضت أيضا نسبة نفقات جمع البيانات الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ١٩٨٩، تم إنفاق نحو ١٤ في المائة من الأموال المخصصة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على جمع البيانات الأساسية؛ وفي عام ١٩٩٢، بلغت النسبة

٤ في المائة فقط. ويعكس هذا الانخفاض ما حدث من اجتياز النشاط المتعلق بجولة عام ١٩٩٠ من عمليات التعداد لمرحلة الذروة. واستقرت تماما نسبة الأموال التي أنفقت في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على جمع البيانات وتحليلها عند ١١ في المائة تقريبا. وما برحت النسبة المخصصة لجمع البيانات الأساسية في غربي آسيا مستقرة، فهي تتراوح بين ٨ و ١١ في المائة.

٢٤ - وانخفضت نسبة الدعم المقدم لأنشطة ديناميات السكان في افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ انخفاضاً طفيفاً وزادت بصورة طفيفة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولا يوجد اتجاه واضح في غربي آسيا وأوروبا.

٢٥ - ولا تزال النفقات المخصصة لقطاع وضع وتقييم السياسات والبرامج ذات شأن في افريقيا، حيث زادت نسبة الأموال المنفقة على هذا القطاع من ٩ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٢. وأنشأت الحكومات، في كثير من البلدان الافريقية، وحدات خاصة بالسكان داخل وزارات التخطيط وغيرها من الوزارات. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة الى هذه الوحدات وكذلك الى المشروعات التي تهدف بصورة خاصة الى صياغة السياسات السكانية. وتتراوح نسبة ما خصص من الأموال المتاحة، في غربي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لصياغة وتقييم السياسات والبرامج بين ١ و ٧ في المائة فقط من مجموع الأموال، الأمر الذي يعكس النضوج النسبي لدى المؤسسات الحكومية وفي السياسات والبرامج السكانية في تلك المناطق.

٢٦ - وكانت هناك، في جميع المناطق، حالة من عدم الاستقرار الهائل في نسب الأموال المخصصة لبرامج القطاعات الخاصة. وتدعم المشاريع المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية حصة كبيرة من هذه الأموال. ففي افريقيا، زادت الأموال المخصصة لهذا القطاع من نسبة ضئيلة بلغت ٠,٧ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وفي السنوات الأولى، كانت المشاريع المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية مكرسة أساساً لتهيئة الوعي العام والدعوة. غير أنه في السنوات الأخيرة، تحول تركيز هذه المشاريع إلى دعم الأنشطة التي تسعى الى زيادة دخل المرأة وأسررتها، وتحسين قدرتها القيادية والتنظيمية، وتعزيز مشاركتها في برامج التنمية.

هـ - النفقات، حسب الوكالة المنفذة

٢٧ - تتولى الحكومات أو منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية تنفيذ المشاريع السكانية التي تمويلها مصادر متعددة الأطراف (انظر الجدول ١). وفي عام ١٩٨٩، كان نحو ٢٠ في المائة من المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان ينفذه الصندوق نفسه، و ٥٤ في المائة منها تنفذها المنظمات

الأخرى التابعة للأمم المتحدة، و ١٤ في المائة تنفذها الحكومات، و ١٢ في المائة تنفذها المنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وبحلول عام ١٩٩٢، كان الصندوق قد نفذ ٢٥ في المائة من التمويل المقدم من خلال مساعدات الصندوق المتعددة الأطراف، بينما نفذت المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ٤٤ في المائة منه. وتعزى الزيادة في تنفيذ الصندوق بصورة رئيسية الى تزايد المسؤولية المسندة اليه فيما يتعلق بشراء وسائل منع الحمل (انظر الفقرات ١٢٩ - ١٣٨ أدناه). وفي عام ١٩٩٢، استأثر التنفيذ الحكومي بنسبة ١٨ في المائة، وظلت حصة المنظمات غير الحكومية عند نسبة ١٣ في المائة. وفي حين قامت ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ بإدارة ٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساعدات المتعددة الأطراف - تمثل ١٣ في المائة من مجموع المساعدات، قامت الادارة التي خلفتها، وهي ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بإدارة ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة - تمثل ٩ في المائة من مجموع المساعدات. ومما أدى الى أغلب هذا الانخفاض حدوث تغييرات في طريقة تقديم المساعدة التقنية في المجال السكاني، وبالدرجة الأولى إدخال نظام الدعم التقني وزيادة التنفيذ الوطني للمشاريع.

٢٩ - وتعتبر الزيادة في أموال المشاريع التي ينفذها الصندوق وفي أموال المشاريع التي تنفذها الحكومات مباشرة عن ترتيبات جديدة للتنفيذ الوطني للمشاريع عملاً بسياسة مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تجعل تنفيذ المشاريع الوطنية الشكل المفضل طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

٣٠ - ومنذ عام ١٩٨٩ انخفض بشكل عام تنفيذ منظمات الأمم المتحدة للمشاريع السكانية، من حيث كل من المبالغ المطلقة ونصيبها من التنفيذ الاجمالي للمشاريع. ويستثنى من هذا الاتجاه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، استجابة للجهود الواضحة التي يبذلها الصندوق واليونيسيف من أجل زيادة التعاون وتمشيا مع قرارات كل من مجلسي ادارة المنظميتين.

واو - التمويل المتعدد الأطراف - الثاني

٣١ - بالإضافة الى الموارد التي يتبرع بها المانحون بصفة منتظمة، يتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان التمويل للمشاريع المحددة التي يديرها بوصفها موارد متعددة الأطراف - ثنائية. وعلى الرغم من أن ٤,٤ في المائة فقط من مجموع نفقات الصندوق في عام ١٩٩٢ قد جاء من التمويل المتعدد الأطراف - الثاني (١٠,٤ ملايين دولار)، فإن هذا النمط من أنماط التمويل مستمر في الزيادة بوصفه قناة هامة لتعبئة الموارد اللازمة للمساعدة السكانية.

٣٢ - وفي عام ١٩٨٧، لم يتجاوز مجموع التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي ٣,٨ ملايين دولار. واشتمل مانحو الصندوق الرئيسيون المتعدّدو الأطراف - الثنائيون على: استراليا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا.

٣٣ - وعند تحليل التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي حسب فئات خطط العمل، يتبين أن برامج تنظيم الأسرة حصلت على الجزء الأكبر من الموارد المتعددة الأطراف - الثنائية (نحو ٥١ في المائة في عام ١٩٩٢). أما المشاريع المتعلقة بالإعلام والتثقيف والاتصال، فقد حصلت على نحو ٣٢ في المائة. والمجال الهام الآخر المدعوم بالأموال المتعددة الأطراف أو الثنائية في عام ١٩٩٢ هو جمع البيانات الأساسية وتبلغ حصته ٢٧ في المائة من المجموع.

٣٤ - وفي عام ١٩٨٩، كان الجزء الأكبر من التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي من نصيب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (١٦ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٢ في المائة). وحصلت الأنشطة الإقليمية على حصة متزايدة من التمويل المتعدد الأطراف - الثنائي؛ وفي عام ١٩٩٢، حصلت على نحو ٣٤ في المائة مقابل ١٣ في المائة فقط في عام ١٩٨٩.

زاي - قروض وائتمانات مقدمة من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية

٣٥ - يختلف البنك الدولي تماما عن المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حيث أنه يقدم تمويلا للأنشطة السكانية، أساسا في شكل قروض لا منح. ويعبر أيضا عن الأرقام المالية للبنك الدولي في شكل ارتباطات تمويل متعددة السنوات لا في شكل نفقات سنوية، ومن ثم فمن العسير مقارنتها بالبيانات المالية للوكالات المانحة الأخرى. ومع ذلك، تزايد بوضوح مقدار القروض التي يقدمها البنك الدولي في مجالات السكان والصحة والتغذية. ففي عام ١٩٨٧، بلغ مجموعها ٥٤ مليون دولار وفي عام ١٩٨٩ بلغ ٥٥٠ مليون دولار. وزادت المبالغ المخصصة لقضية السكان وحدها من ٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ الى ١٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠.^(٩)

٣٦ - وفي السنوات الأخيرة، زاد البنك الدولي من مساعداته المقدمة الى افريقيا بصورة كبيرة. ففي عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، تم تخصيص ٤٠ في المائة من قروض البنك الدولي في مجال السكان لافريقيا، مقابل ٣٣ في المائة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٢٢ في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٤ في المائة لغربي آسيا^(١٠).

٣٧ - وتولي المصارف الإنمائية الإقليمية أيضا أولوية متزايدة للقروض المخصصة للأنشطة السكانية. ومن أبرز هذه المصارف مصرف التنمية الآسيوي الذي أعطى الأولوية للمساعدة السكانية في إطار عمله التخطيطي الاستراتيجي المتوسط الأجل (١٩٩٣ - ١٩٩٦). وبلغ مجموع الدعم التراكمي المقدم من ذلك المصرف في إطار المشاريع الصحية والسكانية ٦٦٩ مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٣. وتم تخصيص ٥٠ مليون دولار من هذا المبلغ للمكون السكاني. كذلك وضع مصرف التنمية الأفريقي السكان في بؤرة اهتماماته ذات الأولوية من أجل المساعدة الإنمائية. وقد أكمل مؤخرا وضع مبادئ توجيهية للإقراض من أجل الاضطلاع بالأنشطة السكانية.

ثانيا - المسائل الموضوعية

٣٨ - في مجال رصد المساعدة المتعددة الأطراف في المجال السكاني، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للمسائل الموضوعية والتقنية التي لها أولوية خاصة فيما يتعلق بالشواغل السكانية. وعملا بهذا الطلب ووفقا للتصنيف الموحد للأنشطة السكانية الذي وافقت عليه لجنة التنسيق الإدارية، يركز هذا التقرير على ما يلي: (أ) جمع البيانات الأساسية وتحليلها؛ (ب) الديناميات السكانية؛ (ج) وضع وتقييم السياسة السكانية؛ (د) تنظيم الأسرة كجزء لا يتجزأ من النهج المتعلقة بصحة الأم والطفل والرعاية الصحية الأولية؛ (هـ) الإعلام والتثقيف والاتصال في المجال السكاني؛ (و) البرامج الخاصة.

٣٩ - كما أوصى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضرورة أن تدعم المساعدة في المجال السكاني أنشطة ادماج الاعتبار المتعلقة بالمرأة في المجالين السكاني والإنمائي. ولذلك، فإن هذا التقرير تنعكس فيه شواغل المرأة في جميع المجالات الفنية للمساعدات السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل مسألة المرأة في مجالي السكان والتنمية موضوعا لقسم فرعي مستقل يندرج تحت القسم الثاني - واو أدناه.

ألف - جمع البيانات الأساسية وتحليلها

٤٠ - يتطلب التخطيط السكاني وتنفيذ البرامج السكانية توافر بيانات دقيقة عن جملة أمور، منها عدد سكان البلد وخصائصهم، وأنماط الهجرة؛ وتوزيع سكانه؛ في الحيز المكاني، ومعدل حدوث الولادات والوفيات، ومعدل الزيادة السكانية؛ والخصوبة والوفيات؛ وتكوين الأسر والأسر المعيشية وانحلالها. والمصادر الرئيسية لهذه البيانات هي التعدادات والدراسات الاستقصائية والنظم الإحصائية الحيوية التي تستند إلى التسجيل المدني للمواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق.

٤١ - وفي أثناء عقد تعداد ١٩٩٠، الذي يغطي الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤، كان ١٩٣ بلداً أو منطقة قد أجروا أو اعتزموا إجراء تعدادات للسكان والمساكن، وكانت بضعة بلدان أخرى قد أجرت تعدادات للسكان أو للمساكن على نحو منفصل. وبحلول نهاية ١٩٩٤، سيكون نحو ٩٦ في المائة من سكان العالم قد تم عدّهم في أثناء تلك الفترة. وعلى سبيل المقارنة، فإن جولة تعدادات ١٩٥٠ غطت حوالي ٨٠ في المائة من سكان العالم، ولم تغط جولة ١٩٧٠ سوى ٧١ في المائة فحسب، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن الصين ونيجييريا لم تجر تعداد في جولة ١٩٧٠.

٤٢ - ومن بين الـ ٥٦ بلداً في افريقيا، أجري التعداد في ٤٥ بلداً أو منطقة؛ وفي ٣٥ بلداً (٣٧ تعداداً) أجري التعداد في أثناء الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢. وفي ١٠ بلدان أخرى كان مخططاً لإجراء تعدادات في عام ١٩٩٣ أو عام ١٩٩٤. وأجرت نيجيريا، التي يبلغ عدد سكانها حوالي خمس سكان افريقيا، تعداداً في عام ١٩٩١؛ وكانت قد أجرت آخر تعداد مقبول في عام ١٩٩٣. أما ناميبيا، التي حصلت على استقلالها في عام ١٩٩٠، فقد أجرت بنجاح أيضاً أول تعداد لها على مستوى قطري في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وتعتزم تسعة بلدان افريقية إجراء تعدادات خلال فترة السنتين أو الثلاث القادمة.

٤٣ - وخلال عقدي التعدادين الماضيين، كانت هناك زيادة ملحوظة في التعدادات التي أجريت في افريقيا؛ ويرجع ذلك إلى تشجيع البرامج الافريقية لتعداد السكان والمساكن لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، فضلاً عن الدعم التقني والمالي الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة. وباستثناءات قليلة، تلقت جميع بلدان افريقيا مساعدات مالية من صندوق الأمم المتحدة للسكان لكي تجري تعداداتها.

٤٤ - وتواصلت الجهود لاستحداث تقنيات لأخذ العينات تتصف بالفعالية من حيث التكاليف وإجراءات تحليلية للتصدي للمشاكل بقاعدة احصائية ملائمة ولتحسين نظامي التسجيل المدني والاحصاء الحيوي. واعتمدت هذه الجهود على الدراية الفنية المتوفرة لدى كيانات رائدة في هذا الميدان، مثل الأمم المتحدة ولجانها الاقليمية؛ والمعهد الاحصائي الدولي؛ والمعهد الدولي لتسجيل واحصاء الوقائع الحيوية. واتسمت الأنشطة في مجال جمع البيانات في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير بتعزيز التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة ومع منظمات غير حكومية مثل المجلس السكاني والاتحاد الدولي لصحة الأسرة.

٤٥ - وقد أكمل البرنامج التعاوني المتخلل للتعدادات المخصص لتدريب مواطني افريقيا جنوبي الصحراء، على استخدام تقنيات أخذ العينات ورسم خرائط التعداد ومعالجة بيانات الحاسوب، برنامج نشاطه في عام ١٩٩١. وقدمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية المساعدة لهذا البرنامج من خلال ترتيب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشئ بمقتضاه صندوق استثماري، في حين قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لافريقيا وإدارة الاحصاء الكندية في أوتاوا وقسم الديموغرافيا بجامعة مونتريال الدعم التقني.

وقد استمر جهد تعاوني آخر في مجال السكان وجمع البيانات والتحليلات، هو برنامج الدراسات الاستقصائية للمشروع العربي لنماء الطفل، الشامل لدول الخليج وستة بلدان أخرى في المنطقة العربية - الذي اشترك في انشائه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية - في تقديم نتائج دراسات استقصائية مرموقة لنخبة من بلدان الخليج. وإلى جانب مبادرة مماثلة أخرى في المنطقة نفسها، هي الدراسة الاستقصائية المعنية بالصحة في الخليج، تم استخدام المعلومات المجموعة لتطوير وتحسين سياسات وبرامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في أنحاء المنطقة كافة.

٤٦ - وجرى تشجيع ودعم الجهود الرامية إلى تصميم تعدادات واستبيانات استقصائية تراعي المرأة لضمان جمع معلومات كافية تفصيلية عن المرأة ومعالجة تلك المعلومات وتحليلها ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، هدفت أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري إلى زيادة تعزيز دمج الإحصائيات الواردة من مصادر متنوعة وتحسين الترابط بين التعدادات والدراسات الاستقصائية للأسرة المعيشية في الفترات التي تتخلل التعدادات ونظم التسجيل المدني.

٤٧ - وفي عام ١٩٩١، خصص صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤,٥ مليون دولار لدعم التعدادات السكانية (وذهب نصف هذا المبلغ تقريبا لمشاريع في إفريقيا)؛ و ٢,٣ من ملايين الدولارات لدعم دراسات استقصائية لعينات سكانية من خلال مشاريع قطرية (ذهب نحو ثلاثة أرباع هذا المبلغ، بحصص متساوية، إلى إفريقيا والدول العربية وأوروبا)؛ ومليونين من الدولارات لدعم مشاريع لإنشاء أو تعزيز سجلات مدنية ونظم إحصائية حيوية. وشملت المساعدة مجالات مثل الخدمات الاستشارية التقنية والمعدات والتدريب.

٤٨ - وبفضل المساعدة المتعددة الأطراف أمكن توليد بيانات سكانية وتحسين القدرات الوطنية على جمع وتحليل ونشر معلومات سكانية معالجة حسنة التوقيت.

٤٩ - كما مكنت المساعدة المتعددة الأطراف العديد من بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من الاعتماد على ذواتها أو التأهل من الناحية التقنية لجمع البيانات وتحليلها. وتم توفير المساعدة التقنية من أجل أنشطة التعداد في مجموعة من بلدان منطقة المحيط الهادئ. وفي عدد من البلدان الأخرى، قدم الدعم لتحليل بيانات التعداد ونشر نتائجها؛ وتدريب الموظفين الوطنيين على المهارات البحثية؛ وتطوير المعدات.

٥٠ - وساعد الصندوق على وضع مشروع لاختبار تكنولوجيات جديدة من أجل الإسراع بمعالجة وتحليل بيانات التعداد. وقدم المساعدة لتعدادات متعددة ولأنشطة متصلة بالتعداد في أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي ولدعم تحليل النتائج وتقييمها ونشرها. كذلك دعم الصندوق تدريب ٦٠٠ موظف وطني في منطقة البحر الكاريبي على معالجة البيانات.

٥١ - وإلى جانب الجهود المذكورة أعلاه، فإن تعزيز برنامج تطوير القدرة الوطنية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية يمثل نشاطا هاما للأمم المتحدة. ففي عام ١٩٨٨، انضم ٣٠ بلدا إلى هذا البرنامج؛ كان من بينها ١٤ بلدا في إفريقيا؛ وخمسة بلدان في غربي آسيا، وستة بلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وخمسة بلدان في أمريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٨٩، تزايد عدد البلدان المشتركة في البرنامج إلى ٤٠ بلدا. وفي عام ١٩٩١، انضمت عشر بلدان أخرى إلى البرنامج، وتلتها في عام ١٩٩٢ خمسة بلدان أخرى ويمكن قياس مستويات النشاط في هذا البرنامج الواسع النطاق إذا أدركنا أنه في سنة ١٩٩١ وحدها تم الاضطلاع بـ ٨٦ بعثة مساعدة تقنية دعما لمختلف مراحل الدراسات الاستقصائية.

٥٢ - وأضيف إلى الدراسة الاستقصائية العالمية المضطلع بها في مجال الخصوبة في السبعينات وبداية الثمانينات برنامج الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية، الذي استكمل الآن مرحلتين من الدراسات الاستقصائية (الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية الأولى والدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية الثانية). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣، كانت قد استكملت ٥٦ دراسة استقصائية، أجري ١٨ منها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. والمعلومات الجديدة المتاحة نتيجة لبرنامج الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية جديرة بالملاحظة الشديدة في حالة إفريقيا جنوبي الصحراء، إذ سيكون لها أثر حاسم في صياغة سياسات وبرامج سكانية راسخة الأسس.

باء - الديناميات السكانية

٥٣ - تزايد تأثير البحوث الحديثة المتعلقة بالديناميات السكانية باتجاهين. ويشير اتجاه منهما إلى أنه بينما بدأت معدلات الخصوبة في الانخفاض في الثمانينات ظلت بعض المناطق والفئات بمنأى، حسبما يبدو، عن الاتجاه العلماني. وبالتالي فإن هذا المسار البحثي يركز على المحددات الاجتماعية والثقافية للسلوك فيما يتعلق بالخصوبة. ويجري تنفيذ مشروع جامع بشأن هذا الموضوع في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وسيركز برنامج البحوث الاجتماعية الإفريقية، الذي يمر الآن بالمراحل النهائية من الصياغة، بشكل أساسي على المحددات الاجتماعية الثقافية للسلوك الديموغرافي. وسيشدد البرنامج على استخدام جمع البيانات وتحليلها لإحاطة وازعجي السياسات علما بكيفية تفاعل السكان مع التنمية وتحديد أنشطة السياسة العامة الملائمة.

٥٤ - ويشدد الاتجاه الثاني على تبني نهج متعدد التخصصات وتحليل أساليب ادماج المسائل السكانية في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يجدر بالمرء أن ينوه بالاجتماعات الستة لفريق الخبراء المعقودة ضمن الأنشطة التحضيرية الأولى التي تم تنظيمها للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتغطي الورقات العلمية الناتجة عن تلك الاجتماعات المواضيع الرئيسية التالية في مجال الديناميات السكانية: السكان والبيئة؛ السياسات والبرامج السكانية؛ السكان والمرأة؛ تنظيم الأسرة والصحة؛ النمو السكاني والهيكل الديموغرافي؛ وتوزيع السكان والهجرة.

٥٥ - وأهمية البحوث التر تربط بين السكان والبيئة آخذة في التزايد. واجمالاً، فإن الصلات بين السكان والموارد والبيئة واضحة. إذ ستكون للزيادة السكانية آثار هامة كثيرة على الموارد والبيئة. وسيؤدي النمو السكاني إلى تزايد الطلب على الأغذية، والطاقة، والمياه، والرعاية الصحية، والأصحاء، والاسكان. غير أنه، في حالات محددة، كثيراً ما تكون الصلات بين السكان والموارد والبيئة غير واضحة.

٥٦ - ويتمثل أحد التحديات الحرجة أمام واضعي السياسات الحكومية في كيفية استنباط كل من السياسات التي تخفف آثار النمو السكاني على البيئة والموارد والسياسات التي تشجع على تخفيض معدلات النمو السكاني نفسه. ويعتبر الحد من الفقر، والنهوض بمركز المرأة والبرامج الفعالة لتنظيم الأسرة مكونات هامة لأي استراتيجية. وفوق ذلك، فإن كل بلد يواجه اختلافات كثيرة لدرجة تصبح معها المقترحات العامة المتعلقة بالسياسة غير ملائمة.

٥٧ - وثمة مجال شديد الأهمية تلزم فيه بحوث عن أثر النمو السكاني على البيئة، هو التوسع في الحدود، الذي يمثل عملية مستمرة في أجزاء عديدة من العالم النامي. وبالمقارنة بالقرون السابقة، فإن معدل التوسع أسرع بكثير الآن وأعداد السكان المعنيين تزايدت كثيراً.

٥٨ - وثمة اتجاه هام آخر جرى التدقيق فيه مؤخراً، هو الزيادة السريعة للسكان في المناطق الساحلية، حيث البيئة الهشة نسبياً تتضرر بسهولة بفعل التنمية. وهناك قضايا أخرى عديدة، مثل أثر النمو السكاني على البيئة الحضرية، والصلات بين السكان والصحة، وأثر السكان على مركز المرأة (وهذه مجرد قليل من كثير)، تحتاج إلى بحثها بحثاً أكمل قبل الاقدام بثقة على وضع "وصفات" سياسة عامة للعلاقة المعقدة بين السكان والموارد والبيئة.

٥٩ - وتعد الصلة بين السكان والهجرة الدولية أحد المجالات الأخرى للاهتمام المتزايد والبحث. وقد وفرت المساعدات المتعددة الأطراف دعماً لأربع دراسات عن الهجرة تجري على مدى عدة سنوات. وتعكف إحدى هذه الدراسات، تنفذها المنظمة الدولية للهجرة في جنيف، على تحليل تدفقات الهجرة من البلدان

النامية الى البلدان المتقدمة النمو وكذلك فيما بين البلدان النامية. وستشكل شبكة من المؤسسات البحثية في المناطق النامية قاعدة ذلك الجهد البحثي. وتقوم دراسة أخرى، تنفذها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، بجمع بيانات وإعداد قاعدة للبيانات بشأن الهجرة في أوروبا. وتتولى دراسة ثالثة، تنفذها الأمم المتحدة، تجميع خلاصة وافية للسياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة الدولية. وثمة دراسة رابعة، ينفذها مركز البحوث التطبيقية في مجال السكان والتنمية، تقوم بتحليل الهجرة في منطقة الساحل بغرض الاستخدام في صياغة السياسات.

٦٠ - وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم الأنشطة المتصلة ببناء المؤسسات والتدريب والبحث. وكانت معظم تلك الأنشطة تستهدف إضفاء الطابع المؤسسي على قدرة البلدان على تحليل البيانات الديموغرافية والتفاعلات بين السكان والتنمية، وتطبيق نتائج هذه التحليلات على التخطيط الإنمائي.

٦١ - وكان تدريب الأفراد في مجال التحليل الديموغرافي وفي إدماج العوامل السكانية في التخطيط الإنمائي هدفا هاما من أهداف المساعدات المتعددة الأطراف خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وشملت الأنشطة المضطلع بها في ذلك المجال تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات دراسية في مراكز التدريب، فضلا عن تقديم منح دراسية. وقد وفر البرنامج العالمي للتدريب في مجال السكان والتنمية تدريباً متخصصاً لنحو ٧٥ من الفنيين من المستوى المتوسط من ٤٨ بلدا ناميا في عام ١٩٩٢ وحده. وقدمت مساعدات الى معهد التدريب والبحث الديموغرافيين في الكاميرون والمعهد الإقليمي للدراسات السكانية في غانا من أجل إعادة تشكيل برامجهما لكي تشمل التدريب في مجال السكان والتنمية لمساعدة مقرري السياسات والمخططين والباحثين على الاستجابة للاحتياجات الناشئة المترتبة على إضفاء طابع اللامركزية في المجالين السياسي والإداري وبرامج التكيف الهيكلي.

٦٢ - وهناك حاليا توافق متنام في الآراء بأنه يلزم وجود استجابات جديدة لمعالجة الإطار المتغير للتخطيط الإنمائي. وقد اجتاحت العالم خلال العقد الماضي التغيرات الاجتماعية - السياسية بإيقاع سريع بحيث كان من العسير إجراء التغييرات اللازمة للتخلص من العادات العتيقة. وكان الكثير من الطرق التي تربط بين السكان والتخطيط في الماضي تفترض مسبقا اتباع نهج تجاه التخطيط فقد زخمه وتجاوزته بعض الأفكار المختلفة تماما بشأن أفضل أسلوب لتحقيق التنمية.

٦٣ - وتعرضت أيضا للتمحيص الوسائل التنفيذية والمؤسسية لإدماج السكان في عملية التنمية. واقترحت عدة طرق مبتكرة لتحسين تنفيذ إدماج السكان في الاستراتيجيات الإنمائية في فترة التسعينات وما بعدها

في الحوار المتعلق بالسياسة الذي أدى إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤ في القاهرة.

٦٤ - والجهود الرامية الى تنفيذ السياسات والبرامج التي تقوم على قدر أكبر من المشاركة تستلزم التعاون مع المجتمعات المحلية وضمان التأكيد على تعزيز مكانة المرأة. كما ينعكس بصورة متزايدة في المساعدات المتعددة الأطراف التي تستهدف إضفاء الطابع المؤسسي على إدماج السكان في التخطيط الإنمائي الاتجاه نحو إضفاء طابع اللامركزية على التخطيط والتحول نحو تقرير السياسات على الصعيدين دون الوطني والمحلي.

٦٥ - وفي ذلك الصدد، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات لاستحداث مجموعات برامجية حاسوبية لدعم الأنشطة السكانية، مثل POPMAP، وهي مجموعة برامجية تيسر عرض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في صورة خرائط وقواعد للبيانات وتبين موقع مرافق الخدمات والمؤسسات الأخرى؛ وهي أداة يمكن أن تكون مفيدة جدا لربط المعلومات السكانية والمعلومات ذات الصلة بأعمال البرمجة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. كما وفر دعم لإنشاء خدمة استشارية لنظم المعلومات الجغرافية، وهي أداة أخرى يمكن أن تكون مفيدة لربط السكان والتنمية.

جيم - صياغة وتقييم السياسة السكانية

٦٦ - عند صياغة الخطط الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية، اعتاد كثير من البلدان النامية ألا تأخذ في الاعتبار سوى حجم ومعدلات نمو السكان، وإهمال الجوانب الأخرى مثل توزيع السكان والهجرة، والتغيرات في الهيكل السكاني، وتحليل السكان حسب نوع الجنس. وفي بعض البلدان، كان ينظر للقرار المتعلق بتخفيض معدل النمو السكاني وكيفية تحقيق ذلك بوصفه الشاغل الوحيد للسياسة السكانية. وكما لوحظ في الندوة الدولية المعنية بالسكان في القرن الحادي والعشرين، يلزم أن توسع البلدان نطاق سياساتها السكانية لكي تشمل كامل نطاق الشواغل السكانية، بما في ذلك النمو الحضري والمترابولي، والارتباط بين السكان والبيئة، والرفاه العام للأسرة، وحالة المرأة ومركزها.

٦٧ - وفي الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تمويل عمليات تستهدف دعم السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في معظم البلدان النامية. ونفذ الجزء الأكبر من تلك العمليات في افريقيا يليها من حيث العدد العمليات المنفذة في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ؛ وركز معظمها على الجهود الرامية الى بناء المؤسسات.

٦٨ - كما تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى دعم تحليل السياسات السكانية وصياغتها وتنفيذها. وقد كان الرصد المنتظم للسياسات السكانية الوطنية نشاطا مستمرا لشعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٢، أُجري استقصاء الأمم المتحدة السكاني السابع فيما بين الحكومات بهدف جمع معلومات عن كيفية قيام البلدان بادماج سياساتها واستراتيجياتها السكانية في سياساتها الإنمائية الأوسع نطاقا. ويجري حاليا تحليل الردود وسيتم نشر النتائج في عام ١٩٩٤. وتواصل لجنة فرعية تابعة للجنة التنسيق الادارية تنسيق التقديرات والاسقاطات المتعلقة بإجمالي عدد السكان، وأعداد المشتغلين بالزراعة، والقوى العاملة، وأعداد من هم في سن الالتحاق بالمدارس.

٦٩ - وفي الآونة الأخيرة، أصبح من المقبول على نطاق واسع ضرورة مواجهة القضايا السكانية مما أدى الى قيام نشاط عام في صياغة سياسات البرامج. وأعطت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية زخما آخر لذلك الاتجاه المشجع. وبنهاية عام ١٩٩٢، كان لدى ٣٢ بلدا من بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى سياسات سكانية رسمية أو كانت بصدد صياغة تلك السياسات. وفي آب/اغسطس ١٩٩٢، اعتمد مؤتمر هام لحركة عدم الانحياز بالاجماع عناصر مشتركة بشأن استراتيجية للتصدي للمشاكل السكانية بما في ذلك انشاء آليات رفيعة المستوى لتقديم المساعدة من الجنوب إلى الجنوب في مجالات مثل نقل تكنولوجيا وسائل منع الحمل.

٧٠ - وللوصول الى فهم أفضل للمدى الذي أصبحت معه مسألة السكان عاملا في التنمية الاقتصادية، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعا للاقتصاديين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ودعا بيان صادر عن الاجتماع الاقتصاديين الى الذهاب الى ما هو أبعد من مجرد التركيز على السكان ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودراسة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية والتنمية الاقتصادية، ولا سيما مشاكل معينة مثل الآثار الطويلة الأجل المترتبة على النمو السكاني السريع بالنسبة للموارد المتجددة والاستثمارات الاجتماعية.

٧١ - وقد كان البحث عن معنى جديد لعبارة "إدماج السكان في عملية التنمية" هو محور تركيز اجتماع مائدة مستديرة عقد بالاشتراك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وخضعت الوسائل التشغيلية والمؤسسية لإدماج السكان في عملية التنمية، فضلا عن القضايا النظرية، لفحص دقيق خلال الاجتماع. واقترح المشتركون عددا من الطرق الجديدة لتحسين تنفيذ إدماج السكان في الاستراتيجيات الانمائية للتسعينات وما بعدها. وحثوا على أن تعترف الحكومات باستمرار الحاجة الى التفكير الاستراتيجي بشأن السكان والتنمية، وهي حاجة ارتأوا أنها ستتمو في المستقبل القريب بسبب تغير سياق السياسة الانمائية في التسعينات، بما في ذلك تزايد التركيز على المبادرات الخاصة السوقية الأساس للنمو الانتاجي.

٧٢ - وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ركزت ندوات تحليل السياسات والندوات الخاصة التي عقدتها على الصعيد الأقاليمي الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومجلس السكان والمنظمة الدولية للهجرة بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، على العلاقات المتبادلة بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمتغيرات السكانية؛ شيوخة السكان؛ والسكان والتنمية الريفية، والآثار الديموغرافية للمشاريع الإنمائية؛ وإدماج العوامل السكانية في التخطيط الإنمائي. وقد اتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان ترتيبات خاصة للمشاركة في برامج البنك الدولي المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية للتكيف، وذلك بغية التأكيد على أهمية إدماج البعد السكاني في تلك البرامج على الصعيد القطري.

دال - صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، والخدمات الصحية التناسلية

٧٣ - ما برحت برامج صحة الأم والطفل تواصل توسيع نطاق قدراتها على تحديد احتياجات السكان التي تخدمهم؛ وتنفيذ خدمات متكاملة لتنظيم الأسرة في إطار الرعاية الصحية الأولية؛ وتحسين نوعية الخدمات ورصد النجاح وأوجه القصور. وقد قامت الحكومات والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، في ظل قيود متزايدة، بإعداد استراتيجيات وأنشطة للخدمات، وذلك بدعم مالي وتقني ومادي من الوكالات والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية، في إطار خطة العمل العالمية للسكان. وبالمثل، أوصت الندوة الدولية المعنية بالسكان في القرن الحادي والعشرين التي عقدت في عام ١٩٨٩، والتي اعتمدت إعلان امستردام المتعلق بتوفير حياة أفضل للأجيال المقبلة، بأن يتم توفير خدمات تنظيم الأسرة من أجل تحسين صحة الأسرة وضمان توفير حياة أفضل للأجيال المقبلة. كما أشار عدد من الندوات التي عقدت مؤخرا في كل من المناطق النامية والمتقدمة النمو، كجزء من الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الى تنظيم الأسرة بوصفه حقا من حقوق الأفراد والأزواج.

٧٤ - وقد واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو أكبر مصدر للمساعدات المتعددة الأطراف في هذا المجال، زيادة دعمه لأنشطة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في العالم النامي. وخلال العقد المنصرم، أحرزت البلدان تقدما هائلا في توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة، وزيادة استخدام وسائل منع الحمل، وخفض معدلات الوفيات والاعتلال المتصلة بالتناسل عن طريق المبالغة بين الولادات، مع تجنب حالات الحمل العالية المخاطر، وتهيئة الظروف المواتية لتكوين أسر تتميز بمزيد من المسؤولية والصحة.

٧٥ - وقد حدد إعلان امستردام، في جملة أمور، الأهداف التالية لكي يتم تحقيقها خلال العقد الأخير من القرن العشرين:

(أ) زيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل في البلدان النامية إلى ٥٦ في المائة^(١)؛

(ب) تخفيض معدلات وفيات الرضع إلى ما لا يتجاوز ٥٠ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في جميع البلدان وأيضاً في الفئات الفرعية الرئيسية داخل البلدان؛

(ج) تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل ولا سيما في المناطق التي يتجاوز فيها هذا الرقم حالياً ١٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود.

٧٦ - ووفقاً للتقديرات الأخيرة لاستخدام وسائل منع الحمل، التي أجرتها كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع مجلس السكان، فإن نسبة ٥٦ في المائة تقريباً من النساء في سن التناسل في البلدان النامية ستستخدم وسائل منع الحمل بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وهذا الرقم أعلى بثلاث نقاط مئوية عن التقديرات السابقة التي أجرتها الأمم المتحدة. ويرجع تنقيح تقدير معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى توفر أدلة أحدث بشأن كل من استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة تمكن من دقة تقدير العلاقة بين استخدام وسائل منع الحمل ومستوى الخصوبة. وتشير المنهجية المنقحة إلى أنه يلزم أن يكون هناك معدل أعلى للانتشار عما كان يظن في السابق لبلوغ مستوى معين من الخصوبة؛ بيد أنه لا بد من التأكيد على أن هذا لا يعني أن مستويات الخصوبة تختلف بأي حال من الأحوال عن آخر تقديرات منشورة للأمم المتحدة^(٧٦).

٧٧ - وما زالت معدلات وفيات الرضع في العالم النامي مرتفعة ولكنها آخذة في الانخفاض بصورة ملموسة إلى معدل متوسط قدره نحو ٧٥ من الوفيات لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٣. كما تشير الأرقام المستمدة من المصادر الوطنية إلى حدوث تخفيضات هامة في معدل وفيات الأمهات.

٧٨ - وقد قام آخر استعراض وتقييم أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان للخبرة العالمية المتعلقة ببرامج تنظيم الأسرة بتحديد العناصر الاستراتيجية للنجاح كما يلي: الالتزام السياسي الفعال؛ وإيجاد الطلب؛ وسهولة توفر الخدمات؛ والمقبولية؛ والمشاركة المجتمعية؛ وتوفير القدر الكافي من المواد البشرية والمالية؛ والدعم الإداري (السوقيات، والإشراف، ونظم المعلومات الإدارية، والبحوث البرنامجية، وتدريب الموظفين). وما زال ينظر إلى هذه العناصر بوصفها محددات أساسية للنجاح في توفير خدمات تنظيم الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت في السنوات الأخيرة محددات أخرى للنجاح في سياق خدمات تنظيم الأسرة، مثل نوعية الرعاية؛ والحقوق التناسلية؛ ومفهوم الصحة التناسلية؛ والوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية.

٧٩ - وقد أوليت قضية حقوق الإنسان أولوية في المناقشات المتعلقة بالخطتين الدولية والوطنية للسكان. ومن ثم، جرت أيضاً مناقشة مستفيضة للحقوق التناسلية والحريات التناسلية، وبصفة خاصة حق الأفراد

في أن يقرروا بحرية ومسؤولية خياراتهم التناسلية. والعناصر الأساسية التي تسترشد بها المساعدات المتعددة الأطراف في هذا القطاع في الماضي القريب هي قضايا توسيع نطاق إمكانية الحصول على خدمات جيدة النوعية لتنظيم الأسرة؛ وتوفير خدمات صحية تناسلية أكثر شمولاً، بما في ذلك تنظيم الأسرة؛ وزيادة تعزيز مكانة المرأة.

٨٠ - وتتراوح التحديات الاجتماعية والسلوكية في مجال الصحة التناسلية في العالم النامي من منع حالات الإجهاض غير المأمونة إلى زيادة فهم الخيارات المتعلقة بسلوك الخصوبة وتنظيم الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في عالم تتهدده متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، يقتضي الأمر المزيد من الدراسة المتأنية لطرق تعديل السلوك الجنسي واستخدام وسائل منع الحمل لتقليل هذه المخاطر. ولم يحدث على الإطلاق أن كانت الحاجة ماسة إلى هذا الحد لوضع سياسات فعالة لمساعدة الناس على حماية صحتهم التناسلية وتحسينها. ومن ثم، برزت الحاجة إلى توسيع إطار أنشطة تنظيم الأسرة.

٨١ - وثمة تحول جار حاليًا نحو اتباع نهج أكثر شمولاً تجاه الصحة التناسلية في إطار الرعاية الصحية الأولية. وتستهدف الخدمات الصحية التناسلية ضمان أن تتوفر للناس القدرة على التناسل، وتنظيم خصوبتهم، والتمتع بعلاقات جنسية صحية ومسؤولة. وينطوي هذا النهج على أن يكون باستطاعة المرأة أن تمر بأمان بمراحل الحمل والولادة، وأن يكون تنظيم الخصوبة أمراً ممكن التحقيق دون مخاطر وأن يكون الناس آمنين أثناء قيامهم بالنشاط الجنسي. وتتميز الصحة التناسلية، ربما أكثر من أي مجال آخر، بأن أثرها يتعدى حدود الفرد والأسرة، ويشمل مجالات حاسمة للاهتمام العالمي، مثل الصحة والسكان ومركز المرأة والبيئة.

٨٢ - حظيت جودة خدمات تنظيم الأسرة، إلى جانب كونها هدفاً في حد ذاتها، بتقدير متزايد وذلك بزيادة الخيارات المستنيرة المتاحة للمرأة وب حمايتها من المخاطر التي لا لزوم لها، باعتبارها عاملاً من أهم العوامل المحددة في قبول موانع الحمل واستمرار استخدامها. وفي السنوات الأخيرة، عملت وكالات سكانية عديدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، في ذلك الميدان. وقد تم الاضطلاع بتقييم موضوعي لمدى جودة خدمات تنظيم الأسرة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ في ثمانية بلدان مختارة هي اكوادور واندونيسيا وباكستان وبوتسوانا وتركيا وفيت نام والمكسيك والنيجر.

٨٣ - وقد بين التقييم، بصفة عامة، أن خدمات تنظيم الأسرة متيسرة بشكل معقول وأن معظم مقدميها تلقوا بعض التدريب الأساسي وبعض المعدات الطبية. وقد تم تنفيذ نظم إدارة رئيسية بنجاح نسبي وهناك

مجموعة متوفرة من وسائل منع الحمل. بيد أن قدرة الزبائن والنساء على اختيار هذه الوسائل واستعمالها بكفاءة ما تزال مقيدة في بعض الأحيان بسبب تحامل مقدميها أو بسبب نقص الكفاءة التقنية أو من جراء نقص التدريب أو نقص آليات الإشراف. والدروس المستفادة من هذا النوع من التقييم تستخدم الآن لتحسين نوعية الخدمات في بلدان أخرى.

٨٤ - والأغراض - وهي أهداف قابلة للقياس ويمكن إنجازها في فترة زمنية معينة - مسألة لازمة في عملية صياغة وتنفيذ وتقييم برامج تنظيم الأسرة. وقد قامت حكومات كثيرة، كجزء من إعداد السياسة، بتحديد الأهداف السكانية وأهداف تنظيم الأسرة. ورغم أن هذه الأهداف تعد، بحق، موضوع البرامج والسياسات الوطنية فيما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة، فقد بينت التجربة أنه لا ينبغي تحويل الأهداف الوطنية إلى أغراض أو حصص لمقدمي خدمات تنظيم الأسرة. وقد تبين أن تحديد أغراض جامدة لمقدمي الخدمات ينتهي إلى تعويق التنفيذ الفعال لخدمات تنظيم الأسرة الرفيعة المستوى الموجهة نحو مساعدة الزبائن والتي ينبغي أن تركز على استيفاء احتياجات السكان الذين تخدمهم.

٨٥ - وقد أدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا المفهوم من مبادئه التوجيهية المتعلقة بالسياسة، وهو يدعم بقوة استخدام نهج الاحتياج - الطلب في صياغة البرامج.

٨٦ - وقد كانت البرامج التقليدية أقل نجاحاً في الوصول إلى الفقيرات، ونساء الأقليات، والنساء غير المتزوجات، والمراهقات والرجال في مجال تقديم معلومات وخدمات تنظيم الأسرة. وكثيراً ما يكون السكان الذين يصعب الوصول إليهم، فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، هم نفس الفئات المعرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس. وثمة حاجة إلى جهود إضافية في تصميم وتنفيذ نماذج جديدة لإنجاز الخدمات من أجل الوفاء باحتياجات تنظيم الأسرة والاحتياجات الصحية التناسلية لهذا الجزء الكبير من السكان. وينبغي أن تشمل هذه الجهود على اهتمام بالأشخاص النشطين جنسياً؛ وتقديم الخدمات لصغار البالغين؛ والتركيز على السلوك الصحي والتناسلي المتسم بالمسؤولية؛ واستخدام الاعلام والتعليم والاتصال لتغيير السلوك؛ وتوزيع وسائل الحجز لمنع الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس، وحالات الحمل غير المطلوبة. وتشير الطرق الشائعة في التدريب ووسائل إنجاز الخدمات إلى وجوب السعي إلى تنسيق برامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة والخدمات المتعلقة بالأمراض المنقولة عن طريق الجنس/فيروس نقص المناعة البشرية في إطار من الأنشطة يتراوح من التخطيط المنسق إلى الخدمات المتكاملة.

٨٧ - ويمكن أن تكون خدمات صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة أحد المصادر الرئيسية في اجراءات الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

المكتسب (الايدز). ويوفر أيضا إدراج هذا العنصر الوقائي الجديد فرصة هامة لتحسين مستوى نوعية صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة ولتسهيل عملية تغيير نطاق الخدمات، وذلك من تركيز محدود على صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة الى تركيز أوسع نطاقا على الصحة التناسلية بصفة عامة.

٨٨ - وتروج خدمات تنظيم الأسرة بقوة استعمال الرفال، وهو الوسيلة الرئيسية في الحد من انتشار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). وأي تحسين سيجري في المستقبل للإعلام والتعليم والاتصال وإسداء المشورة سيفيد خدمات تنظيم الأسرة والأمراض المنقولة عن طريق الجنس. وينبغي، كحد أدنى، أن يحصل المقدمون لخدمات تنظيم الأسرة على تدريب في مجال الأمراض المنقولة عن طريق الجنس وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وأن تتاح لهم فرصة الوصول الى نظم الإحالة المناسبة للاستمرار في علاج الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، والوصول الى مواد الإعلام والتعليم والاتصال المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وسائر الأمراض المنقولة عن طريق الجنس والحصول على إمدادات كافية من الرفالات.

٨٩ - وسيزداد الطلب على خدمات تنظيم الأسرة زيادة ضخمة خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٥. وسيوجد حوالي ٤٤٦ مليون مستعمل لموانع الحمل في البلدان النامية في عام ١٩٩٤، وإذا تحقق الإسقاط السكاني المتوسط المتغير الذي وضعته الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، فسيزداد معدل استخدام موانع الحمل بنسبة ٦٣ في المائة. وسيترتب على هذه الزيادة السنوية البالغة نقطة ونصف تقديم موانع حمل ل ٦٠٣ مليون مستعمل، أي بزيادة ١٥٧ مليونا عن الرقم المسقط لعام ١٩٩٤، وهذه زيادة تصل الى ٣٥ في المائة. وسيطلب الهدف الطموح للغاية، المتمثل في تحقيق خصوبة لا تزيد عن مستوى الإحلال، ٢٦٧ مليون مستعمل آخر، أي بزيادة نسبتها ٦٠ في المائة.

٩٠ - وثمة زيادة في تكاليف تقديم خدمات تنظيم الأسرة بسبب الزيادة في نسبة الأزواج الذين يختارون موانع الحمل، وكذلك بسبب الزيادة المتزامنة في العدد المطلق للنساء اللاتي يدخلن سن التناسل. وفي الوقت الحالي، تقدم الحكومات حوالي ٧٥ في المائة من التمويل، في حين يقدم المانحون ١٥ في المائة ويقوم المستعملون أنفسهم بتقديم البقية الباقية من التمويل أو قد تضطلع بذلك منظمات غير حكومية.

٩١ - وقد أثبتت دراسات كثيرة أن الفوائد المالية المترتبة على تقديم خدمات تنظيم الأسرة تفوق التكاليف، أي أنه ينبغي للمانحين أن يزدوا من مساهماتهم. بيد أنه رغما عن التغييرات الايجابية الأخيرة في أولويات المعونة الدولية التي يقدمها المانحون الرئيسيون، فهناك بعض الدلائل التي تشير الى أن نمو تمويل المانحين للأنشطة السكانية قد تباطأ مؤخرا. ولا تزيد نسبة المساعدة الإنمائية الخارجية الموجهة نحو السكان الآن عن حوالي ١,٣ في المائة.

٩٢ - وبالإضافة الى زيادة الأموال الاضافية لتنظيم الأسرة، فثمة حاجة الى مزيد من الكفاءة في البرامج في استعمال الموارد المتوفرة. وبالإضافة الى ذلك، تشكل الاستراتيجيات الجديدة لتمويل خدمات تنظيم الأسرة، مثل آليات استعادة التكاليف القائمة على فرض رسوم على المستعمل، مجالا هاما لمزيد من الدراسة. وينبغي دعم البحوث التنفيذية في الميدان بقوة. وسيعقد صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورا دولية بشأن استعادة التكاليف وبشأن استدامة برنامج تنظيم الأسرة في أوائل عام ١٩٩٤، للاستمرار في مناقشة تلك المسائل وتقديم التوجيه اللازم الى الحكومات المهتمة بتنفيذ آليات استعادة التكاليف في برامجها المتعلقة بتنظيم الأسرة. وقد أعدت وثائق تقنية عديدة في الميدان، تشمل ست دراسات حالة قطرية (اندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وكولومبيا وكينيا ومصر) بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٣ - وينبغي أيضا تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال التسويق الاجتماعي لموانع الحمل، والبرامج القائمة على العمالة، والبرامج الخاصة للمسحدين من الطرف الثالث، وخطط الضمان الاجتماعي.

٩٤ - وخلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تعاون وثيق مع بلدان نامية مختارة، ووكالات أخرى للأمم المتحدة، ووكالات ثنائية ومنظمات غير حكومية، بتنفيذ مجموعة من المؤسسات المتعمقة لتقدير الاحتياجات من موانع الحمل واحتياجات إدارة الإمداد والتمويل في العالم النامي. وفي الوقت الحالي استكملت سبع دراسات حالة قطرية في باكستان، وتركيا، وزمبابوي، والفلبين، وفييت نام، ونيبال والهند. وهناك دراسات إضافية تقرر الاضطلاع بها في المستقبل القريب.

٩٥ - وتشمل الدراسات الآتية الذكر تقييما لمستويات واتجاهات الخصوبة وأهداف الخصوبة؛ وتقييما لمستويات واتجاهات استعمال موانع الحمل؛ وتنبؤات للاحتياجات من سلع موانع الحمل حتى عام ٢٠٠٠، وتقديرات للاحتياجات من الرفالات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). وقدمت أيضا معلومات قيمة بشأن نوعية وكفاءة نظم الإمداد والتمويل الراهنة في مجال تسجيل موانع الحمل، وجردتها وتخزينها، والتأكد من جودتها، وشراؤها، ونقلها. وفي أثناء الدراسة، تم أيضا اجراء تقييم لخيارات الانتاج المحلي لموانع الحمل بما في ذلك تقديرات التكاليف.

٩٦ - وتقدر دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الاحتياجات العالمية لموانع الحمل أن تكلفة سلع موانع الحمل وحدها ستبلغ حوالي ٥٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٤ وستزيد عن ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. ويقدر المبلغ الاجمالي لفترة ال ١٢ سنة من عام ١٩٩٤ الى عام ٢٠٠٥ بما يزيد عن ٧,٥ بليون دولار.

هاء - المعلومات والتعليم والاتصال في مجال السكان

٩٧ - تستهدف المعلومات والتعليم والاتصال في مجال السكان، لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال السكان، تحقيق تغييرات يمكن قياسها في سلوك واتجاه فئات محددة من السكان، على أساس دراسة احتياجاتها ومفاهيمها. وهدف المعلومات والتعليم والاتصال هو الاسهام في حل مشكلة سكانية محددة أو دعم مسألة سكانية في برنامج افترض المخططون أنه يمكن معالجته بتغيير في اتجاهات و/أو سلوك فئات محددة. وقد يتطلب تحقيق هذا القيام على نحو متزامن بتقديم وتيسير المنتجات و/أو الخدمات ذات الصلة، وكذلك اشراك شتى القطاعات في مجتمع معين. ويستمد إطار النهج الكفيلة بحفز هذه التغييرات السلوكية من مجموعة ضخمة من طرق المعلومات والتعليم والاتصال.

٩٨ - وفي العامين الماضيين، بدأت في عدد من البلدان برامج اعلامية لنشر المعلومات بشأن مجموعة من المواضيع المتعلقة بالسكان. وقد دعمت الوكالات المتعددة الأطراف نوعين من الجهود العالمية: (أ) تقديم معلومات الى عامة الجمهور من خلال مختلف المنشورات الشعبية ومختلف الحملات الاعلامية لوسائط الإعلام؛ (ب) تزويد صانعي القرار بمعلومات تقنية فيما يخص حوار السياسة والدعوة.

٩٩ - وبناء على توصية لجنة السكان، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٣٣/١٩٧٩، الذي طلب فيه الى الأمين العام أن يسهل، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة، انشاء شبكة للاعلام السكاني كشبكة لا مركزية لتنسيق أنشطة الاعلام السكاني الإقليمية، والوطنية وغير الحكومية، والسعي الى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية لتشغيل فريق استشاري ووحدة تنسيقية. واستجابة لهذا القرار أنشئت شبكة للاعلام السكاني في عام ١٩٧٩، وجهات تنسيق إقليمية. ويوجد حاليا في شبكة الإعلام السكاني العالمية حوالي ١٠٠ مؤسسة عضو تشمل مراكز للاعلام السكاني، ومكتبات، وغرف مقاصة، ومراكز توثيق، وجامعات ومعاهد بحث. وفي عام ١٩٩٣، أعيد، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، إنشاء وحدة التنسيق لشبكة الإعلام السكاني العالمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لاستغلال الكثير من الفرص وللاستجابة لكثير من التحديات التي تمثلها تكنولوجيا الاتصالات السريعة التقدم.

١٠٠ - وإذا أريد لأنشطة الاعلام والتعليم والاتصال أن تدعم بفعالية برامج السكان، فهناك حاجة إلى الدقة في صياغة استراتيجية وطنية تحدد أهدافها، وإلى تحليل للحالة القطاعية؛ وإلى تحديد الفئات المعنية ذات الأولوية المستهدفة، وأهداف ونهج التغيير السلوكي المناظر التي ستستخدم، وذلك لزيادة أثر الاعلام والتعليم والاتصال إلى الحد الأقصى في مختلف قطاعات البرنامج السكاني. وقد أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان

ورقة تقنية عنوانها "وضع استراتيجيات للاعلام والتعليم والاتصال ببرامج السكان" تقترح نهجا منهجيا وتدرجيا في تصميم استراتيجيات الاعلام والتعليم والاتصال في ميدان السكان.

١٠١ - وقد حدثت زيادة في البحوث الاجتماعية - الثقافية التي تبحث في العوامل المؤثرة على الاتجاهات والسلوك في مجال الخصوبة. ورغمما عن الاضطلاع بمعظم الأنشطة في هذا المجال على الصعيدين القطري والمجتمعي، فقد أسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا في دعم برنامج أقاليمي تديره منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

١٠٢ - وفي عام ١٩٩٢، أدرجت نهج جديدة في برامج ومشاريع الاعلام والتعليم والاتصال. فمثلا صممت في عدد من البلدان مشاريع لتعليم الوالدين كيفية الاتصال بشكل أفضل مع أطفالهم وذلك لإيجاد بيئة داعمة للطرفين. وحث الآباء على التحدث إلى الأطفال المراهقين عن مسائل حساسة مثل النشاط الجنسي البشري، وتنظيم الأسرة، والوقاية فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) واستعمال موانع الحمل. وفي عام ١٩٩٣، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان مذكرة استشارية برنامجية بشأن تثقيف الآباء وذلك لتوجيه العمل المتعدد الأطراف في الميدان الجديد.

١٠٣ - وقد كان التعليم السكاني، من خلال النظم المدرسية الرسمية، حجر الأساس في البرامج القطرية منذ فترة السبعينات. وبحلول منتصف الثمانينات، أدرجت ٨٩ بلدا التعليم السكاني في برامجها المدرسية. وفي عام ١٩٩٣، وسع صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطته في مجال التعليم السكاني الرسمي، فقدم مساعدة إلى حوالي ٩٨ نشاطا جديدا وجاريا في جميع المناطق. كذلك قام صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو، في عام ١٩٩٣، برعاية المؤتمر الدولي المعني بالتثقيف والتنمية في مجال السكان في اسطنبول. وأيدت الـ ٩٠ حكومة التي حضرت المؤتمر الاضطلاع بتعليم سكاني في جميع مستويات المنهج الدراسي.

١٠٤ - وفي عام ١٩٩٢، بذلت اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان محاولات مبدئية لإعادة تحديد مفهوم التعليم السكاني وذلك لمعالجة مسائل السكان الواسعة النطاق (المستوي الكلي) والفردية (المستوى الجزئي) مع التأكيد على تحديد الأولويات في تصميم المناهج. ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان ورقة تقنية عن إعادة تحديد مفهوم التعليم السكاني لتنتشر في عام ١٩٩٣. وتشير الورقة إلى الاتجاه الذي ينبغي لأنشطة التعليم السكاني أن تسير فيه في الوقت الذي يدخل العالم فيه القرن الحادي والعشرين؛ وتشرح تنظيم الأسرة ومضمون النشاط الجنسي، بالشكل المفضل، وصياغة التعليم السكاني في سياق المبادرة العالمية للتعليم من أجل الجميع.

١٠٥ - وقدم أيضا تعليم جماعات الأنداد بين جماعات الشباب. ونُظم تدريب لأعضاء نوادي الشباب في بلدان عديدة لتمكينهم من إجراء مناقشات عن المسائل السكانية، وتقديم مسرحيات تتضمن مسائل عن تنظيم الأسرة وعن تنظيم الانجاب حتى يشاركوا في البرامج السكانية. وفي عام ١٩٩٣، عمم صندوق الأمم المتحدة للسكان مذكرة استشارية برنامجية بشأن الشباب على الموظفين الوطنيين والدوليين لتشجيع وضع أنشطة أكثر وأحسن تركيزا في هذا المجال. ويتزايد اعتبار الشباب الفئة الرئيسية في خدمات الاعلام والتعليم والاتصال المتصلة بتنظيم الأسرة.

١٠٦ - وحظي القطاع غير الرسمي أيضا باهتمام متزايد من خلال الأنشطة المخصصة للآباء، والأميين والعمال. وتشمل وكالات القطاع الخاص المدعومة بمساعدة سكانية متعددة الأطراف نقابات العمال؛ وفتي أرباب العمل والادارة؛ والتعاونيات؛ وفتي النساء والشباب. وقدر أن برامج التعليم السكاني القائمة على العمالة تتمتع بإمكانية الوصول إلى ما يتراوح بين ١٨٠ و ٣٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية، باستثناء الصين. وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية هذه البرامج في بلدان كثيرة. وفي استعراض وتقييم تجارب برنامج السكان، أشار صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إمكانية إدراج التعليم السكاني في عمليات مثل الارشاد الزراعي، وتعليم الاقتصاد المنزلي، وبرامج الائتمانات الريفية والأنشطة النسائية الخاصة. وقد أدى التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى القيام بأنشطة على الصعيد القطري في هذه المجالات في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢.

١٠٧ - وعقد في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ اجتماع قمة وزاري لرؤساء الدول ووزراء التعليم في تسعة بلدان من أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان. ودعت اليونسكو واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماع قمة التعليم من أجل الجميع. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو تعزيز الالتزام السياسي للبلدان المشاركة بتعميم التعليم الابتدائي وتخفيض الأمية، ولا سيما بين النساء، بحلول عام ٢٠٠٠. واشتملت الأنشطة السابقة للمؤتمر على مناقشات عامة عن تعليم الفتيات والنساء؛ وعن المسائل السكانية وتفويض المرأة؛ وعن إبراز أهمية الفوائد المترتبة على تعليم الفتيات؛ وعن المرأة ونمو السكان.

واو - المرأة والسكان والتنمية

١٠٨ - في حزيران/يونيه ١٩٩١، أقر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في دورته الثامنة والثلاثين، تنفيذ استراتيجية تدعيم قدرة الصندوق على تناول القضايا المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية للفترة ١٩٩١-١٩٩٤. ودرس تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس في تلك الدورة تنفيذ الاستراتيجية السابقة التي اقرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لفترة ١٩٨٧-١٩٩٠. واستنادا إلى الأولويات

التي أوصى بها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستراتيجية الصحيحة في ١٩٩١ و ١٩٩٢، مع التركيز بشكل خاص على مكونات مختارة.

١٠٩ - وهكذا عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية التي تركز على المرأة لتعزيز صلاته معها. وعلى سبيل المثال، أتاحت مساعدته للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة حضور المناسبات الدولية في الفترة الحالية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١١٠ - ويشكل تدريب الموظفين في مجال المرأة في التنمية أولوية في إطار هذه الاستراتيجية. وتم تقديم التدريب لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال حلقات تدريب تم عقدها في المقر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بينما تلقى الموظفون الميدانيون والوطنيون وموظفو المشاريع تدريباً في المعهد الملكي للبحوث المدارية، في ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدراج موضوع المرأة والسكان والتنمية كموضوع ذي أولوية في كل برامج التدريب المقدمة إلى موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١١١ - وبغية استحداث آلية شاملة لتقديم التقارير لضمان القيام برصد أكثر فعالية لتنفيذ الاستراتيجية، تم تصميم نموذج لتقديم التقارير يراعي نوعية الجنس؛ ويجب أن يرفق النموذج بجميع عروض المشاريع، وهو مُعد لاستنباط معلومات عن كيفية إدراج اهتمامات المرأة في المشاريع، وعن كيفية إشراك المرأة في جميع مراحل صياغة وتنفيذ وتقييم المشاريع بوصف المرأة مستفيدة ومشاركة. وفي ١٩٩٢، تم تحليل الردود على هذا النموذج بغرض تحسينه.

١١٢ - وأثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونه الوثيق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجال المرأة في التنمية من خلال المناسبات الدولية المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، اشترك الصندوق في جميع الاجتماعات المخصصة المشتركة بين الوكالات للسنة الدولية للأسرة وشارك اليونيسيف في رعاية ندوة عن "المرأة والطفل أولاً" في إطار الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق العمل في مجال المرأة في التنمية مع شركائه في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في مجال تخطيط وتنفيذ حلقات دراسية تدريبية في الكاميرون؛ وإعداد ورقة للمناقشة عنوانها "المرأة والتكيف الهيكلي" والاضطلاع بمشروع بشأن المؤشرات والاحصاءات المتعلقة بالمرأة، أعدت في إطاره دراسة معنونة "المرأة في العالم، ١٩٧٠-١٩٩٠: اتجاهات واحصاءات". وقدم الصندوق أيضاً مدخلات في التقارير المختلفة عن المرأة في التنمية مثل تقرير الأمين العام لعام ١٩٩١ بشأن اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (A/46/464) وتقرير الأمين

العام الذي يصدر كل سنتين عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ (A/48/413).

١١٣ - ومن أجل تحسين الجوانب التقنية للمرأة في التنمية، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان عددا من التقارير والمنشورات، منها ما يلي: المرأة والسكان والبيئة؛ إدماج المرأة في مجال السكان والتنمية؛ لماذا وكيف؛ المرأة وتطوير المشاريع الصغيرة؛ تقرير الفريق الاستشاري الثالث المعني بالمرأة والسكان والتنمية؛ وتجميع لمشاريع نموذجية.

١١٤ - واستمر العمل في كل من البرمجة وأعمال المشاريع فيما يتعلق بالمرأة في التنمية في مجالات فنية متنوعة. ففي ١٩٩٢، تم الانتهاء بنجاح من مشروعين في مجال الصحة اضطلع بهما صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعزز مشروع منهما، قامت بتنفيذه الرابطة الايطالية المعنية بدور المرأة في التنمية، وهي منظمة غير حكومية معنية بدور المرأة في التنمية، قدرة اللجنة الوطنية التابعة للجنة البلدان الافريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل، من خلال تدريب وشن حملات لزيادة الوعي بالآثار الضارة الناجمة عن ختان الإناث. وفي إطار مشروع نفذته منظمة الصحة العالمية، تلقت منظمات نسائية في أكثر من ٤٠ بلدا تدريبا لتعزيز مهاراتها القيادية وفهمها لقضايا المرأة والسكان والتنمية، ولا سيما الصحة.

١١٥ - وفي مجال البيئة، تم تنفيذ مشروع بحثي في ١٩٩٢ عنوانه "المرأة والسكان والبيئة". ومن المتوقع أن تسهم نتائج المشروع بصورة كبيرة في مجال ما تزال المعلومات فيه قليلة على المستوى الجزئي - وهو التفاعلات بين المرأة والبيئة، وتأثير التغييرات البيئية على قرارات المرأة، واستراتيجيات التغلب على المشاكل مع إشارة خاصة إلى الصحة والخصوبة.

١١٦ - وثمة مشروع جديد آخر قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتمويله، وأقر في ١٩٩٢، وهو الأسرة والسياسة السكانية، نحو تحقيق خيار في مجال الإنجاب. والمشروع، الذي نفذه مجلس السكان، يقوم على أساس مشروعين سابقين تم في إطارهما إجراء بحث عن موضوع هيكل الأسرة وربة الأسرة والفقر. ومن شأن البحوث وأنشطة التوعية وتقييم السياسات في هذا المشروع أن تتيح للحكومات تخطيط وتنفيذ السياسات التي تعتبر داعمة للمرأة وفعالة في إحراز الأهداف السكانية العريضة، خاصة في مجال خيارات الإنجاب.

١١٧ - وخلال ١٩٩٢، بدأ العمل في تقييم مشاريع مختارة في مجال البرامج الخاصة، وخاصة المشاريع المتعلقة بالأنشطة المولدة للدخل. وقد ركّز التقييم على قضايا خاصة شملت استمرارية المشاريع المدعومة؛

وآليات تقديم أموال الائتمان؛ والصلات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة، وخدمات صحة الأم والطفل/ تنظيم الأسرة؛ ومدى فعالية الوكالات المنفذة المختلفة؛ والتعاون مع المانحين الآخرين.

ثالثا - القضايا التنفيذية

١١٨ - كما ورد في تقرير ١٩٩١، حدثت تغييرات كبيرة وما زالت تحدث في النهج التنفيذية التي تأخذ بها الوكالات المتعددة الأطراف لتنفيذ البرامج السكانية، بما في ذلك زيادة الاهتمام بنهج البرمجة بدلا من التوجه نحو المشاريع؛ وتحقيق لا مركزية قرارات الموافقة ووضعها في يد الوحدات الميدانية؛ وممارسة متكاملة تهدف إلى وضع استراتيجية سكانية متساوقة؛ وتبسيط الاجراءات؛ وتحسين التنسيق فيما بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة؛ ووضع مبادئ توجيهية تقنية وإجرائية لتحسين العمليات التنفيذية.

ألف - نهج البرمجة

١١٩ - هناك تسليم متزايد من قبل برامج المساعدة المتعددة الأطراف بأن تقديم المساعدة الخارجية عن طريق المشاريع في إطار التعاون التقني، لم يكن فعالا ولم ينتج عنه أثر دائم. وخلص تقرير من إعداد برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى أن "كثرة المشاريع أدت إلى بعثرة الموارد على عدد كبير من الأنشطة مما أجهد قدرة الحكومات على خدماتها وأضعف طاقة منظومة الأمم المتحدة على توفير الدعم التقني والاداري الملازم" (DP/1990/9، الفقرة ٤٨٢).

١٢٠ - وفي القرار ٢١١/٤٤ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، دعت الجمعية العامة إلى زيادة تكامل وتنسيق برمجة تعاون منظومة الأمم المتحدة، بأن تقوم عمليات البرمجة فيه على أساس إطار برنامج وطني كامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تقوم الحكومة المتلقية بإعداده. ويتعين أن يحدد الإطار البرنامجي للحكومة احتياجات التعاون المطلوبة من منظومة الأمم المتحدة، وفقا لخطط الحكومة وأولوياتها الانمائية.

١٢١ - وفي ١٩٩٢، زادت الجمعية العامة من تحديد الاستراتيجية البرنامجية في القرار ١٩٩/٤٧، على أساس القرار ٢١١/٤٤. فقد حدد القرار بوجه خاص إطارا للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدة المتعددة الأطراف من أجل التنمية في البلدان من خلال آلية مذكرة الاستراتيجية القطرية.

١٢٢ - وفي ١٩٨٩، أدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجا جديدا للبرمجة سمي: عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات. ومن خلال عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات يتم تحديد

أهداف البلد وفقا لاسقاطاته وأهدافه السكانية في المنظور المتوسط الأجل، فضلا عن المدخلات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومختلف الأنشطة اللازمة في هذا الشأن. كذلك يتم تحديد نظام للأولويات يسترشد به في توزيع الموارد، كما يحدد أدوار الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية في تحقيق الأهداف السكانية. وتقدم وثائق الاستراتيجية الصادرة عن عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات نهجا تحليليا للبلدان يأخذ في الاعتبار مجموع الاحتياجات الانمائية التي تمس قطاع السكان. والاستراتيجية، بالتالي، هي صك يوفر أساسا سليما لصياغة برنامج سكاني كامل وللتخطيط لجميع المدخلات اللازمة لهذا البرنامج.

١٢٣ - وفي ١٩٩١، أوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان بعثات لاجراء عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات إلى ٢٨ بلدا: ١٦ في افريقيا؛ و ٤ في غربي آسيا وأوروبا؛ و ٥ في آسيا والمحيط الهادئ؛ و ٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتم الاضطلاع بثلاث بعثات لتقييم الاحتياجات في أوروبا (بلغاريا وبولندا ورومانيا).

١٢٤ - وفي ١٩٩٢، أوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان بعثات لعملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات إلى ١٢ بلدا: ٩ في افريقيا و ٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي ١٩٩٢ تم الاضطلاع ببعثتين لتقييم احتياجات السكان في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان) ودول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا). وتم الاضطلاع بما مجموعه ١٨٤ بعثة، بما في ذلك ٦٨ بعثة لعملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات تم تنفيذها من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٢.

باء - البرنامج وتطوير المشروع واعتماده

١٢٥ - كان هناك تحول واضح نحو النهج البرنامجي في المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة إلى البلدان النامية في أعقاب توجيهات من مجالس إدارة الأمم المتحدة. ففي الماضي، كانت المشاريع المنفردة عرضة بصورة أكبر لازدواجية الجهود، وسوء تقدير الأولويات، ولعدم التنسيق وحتى لاحتمال تضارب الاتجاهات. وقامت مبادرة عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات التي صاغها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمذكورة في القسم السابق، بالتوسع في هذا النهج عن طريق تقديم تقييمات تحليلية لحالات السكان والتنمية في البلدان مع خطة استراتيجية متساوقة من أجل برنامج سكاني متكامل. وتقوم مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان الآن كلية على الصياغة المسبقة للبرامج القطرية التي تستند إلى نتائج عملية استعراض البرنامج ووضع الاستراتيجيات والتي تعالج من الناحية التحليلية جميع شواغل السكان في البلدان وتوفر نظاما واضحا لوضع أولويات لتوزيع الموارد.

١٢٦- تقع المسؤولية الأولى عن صياغة المشروع وتطويره على عاتق الحكومات. غير أنه من الناحية العملية يتولى صياغة معظم المشاريع خبراء دوليون من موظفي الوكالات المتعددة الأطراف أو مستشارون في تلك الوكالات. وقد أكد العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة الدور الأساسي للحكومات في صياغة البرامج والمشاريع. وتنفيذا لهذه الطريقة المفضلة، تقوم الوكالات المتعددة الأطراف ببذل جهود في مجالي التدريب وبناء المؤسسات من أجل تعزيز القدرات الوطنية على إدارة وتنفيذ البرامج السكانية الدولية.

١٢٧- ويعد تفويض السلطة بالنسبة لوظيفتي صياغة واعتماد البرامج والمشاريع للموظفين الميدانيين، بقدر كبير، تطورا هاما في هذا المجال. ففي حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان، مثلا، أعطيت للمديرين القطريين سلطة تقييم واعتماد المشاريع التي تصل قيمتها إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في ١٩٩٠، وإلى ٧٥٠ ٠٠٠ دولار ابتداء من أواخر عام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، يجري العمل في تحقيق اللامركزية الكاملة لسلطة اعتماد المشاريع القطرية على أساس تجريبي في ١١ بلدا وفي جنوب المحيط الهادئ. كذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو بتفويض سلطة اعتماد المشاريع إلى المكاتب الميدانية. وتحقيق اللامركزية بالنسبة لسلطة تقييم واعتماد المشاريع قد أدى إلى تحقيق الانسياب في الكثير من العمليات التي تقوم بها الوكالات المتعددة الأطراف. والأهم من ذلك أنه جعل البرامج التي تقوم بها الوكالات تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات البلدان النامية.

جيم - تنفيذ البرامج والمشاريع

١٢٨- تقوم الوكالات المتعددة الأطراف، عادة، بدعم المشاريع القطرية والمشاريع المشتركة بين البلدان. والمشاريع القطرية هي مكونات من برنامج قطري يستند بصفة عامة إلى احتياجات البلد وأولوياته. أما المشاريع المشتركة بين البلدان فإنها تستند إلى احتياجات إقليمية أو احتياجات عالمية وتكون الفوائد المحققة منها مصممة بحيث تتجاوز المستوى القطري. وينطوي الكثير من المشاريع المشتركة بين البلدان على برامج تدريبية أو دراسات بحثية أو خدمات استشارية تقنية أو جهود ترمي إلى جمع المعلومات ونشرها.

١٢٩- وعلى المستوى القطري، فإن أهم عنصر في تنفيذ المشروع هو الالتزام السياسي الذي يتجلى، عادة، في توفير التمويل المناظر الكافي، واختيار مؤسسات وموظفين على درجة مناسبة من الكفاءة، واتباع سياسات صريحة وواضحة ومعلن عنها من جانب كبار الموظفين الحكوميين، ووجود دعم من جانب الوحدات القطرية والوحدات الحكومية المحلية. ولا يزال تدريب موظفي البلدان المستفيدة لتسهيل تنفيذ البرامج ودعمها يحظى بأولوية عالية في برامج المساعدة التابعة للأمم المتحدة.

١٣٠- وثمة مشكلة هامة في تنفيذ المشاريع لوحظت في السنوات الأخيرة هي شراء المعدات والامدادات في الوقت المناسب والاستفادة منها على نحو فعال، وتعمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بشكل متزايد، على تشجيع الشراء المحلي، ليس فقط كوسيلة لمساعدة البلدان النامية بل أيضا كوسيلة لتلبية الاحتياجات العاجلة للمشاريع.

١٣١- وفي ١٩٩١، بلغ مجموع مشتريات صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣١,١ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦ في المائة تقريبا على مبلغ مشتريات ١٩٩٠. وكانت السلع الرئيسية التي اشتراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٩٩١ كالتالي: معدات طبية؛ ووسائل منع الحمل؛ ومعدات سمعية بصرية؛ ومعدات حاسوبية؛ ومعدات مكاتب؛ وسيارات.

١٣٢- وفي عام ١٩٩٢، بلغ مجموع مشتريات صندوق الأمم المتحدة للسكان ٥٩,٤ مليون دولار، بزيادة قدرها ٩٠ في المائة عن الرقم المسجل في عام ١٩٩١. والواقع أن الزيادة الكبيرة في حجم اللوازم المشتراة مكنت الصندوق من الحصول على أسعار تفصيلية الى حد كبير واستعمال الأموال المقدمة من المانحين بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة. فخلال عام ١٩٩٢، انبثق ما يقرب من ٨١ في المائة من قيمة جميع المشتريات، على وسائل منع الحمل، مضافا إليها نسبة ٥ في المائة انضقت على المواد الخام المستخدمة في صنع وسائل منع الحمل.

١٣٣- وخلال الثمانينات وحتى عهد قريب، كان الدعم التقني للمشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم في جانب كبير منه، الى البلدان من خلال شبكة المستشارين الإقليميين المتمركزين في المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة؛ والمستشارين والموظفين التقنيين الأقليميين المتمركزين في مقر الوكالات؛ ومختلف أنواع الخبراء العاملين لأجل طويل أو لأجل قصير الذين يجري تقديمهم من خلال فرادى المشاريع سواء كانت تُنفذها الحكومات، أو الوكالات، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو المنظمات غير الحكومية. وقد ساعد ذلك الترتيب صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يلبي بشكل مرن ومبتكر طلبات المساعدة المقدمة من جميع المناطق والبلدان.

١٣٤- وقد اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخرا باستعراض وتقييم واسعي النطاق شملا تجربته في مجال السكان على امتداد عقدين من الزمان. وأظهرت النتائج أن هناك على الصعيد العالمي قدرا وفيرا من الخبرات والمعارف وأن المعلومات الجديدة تتولد باستمرار. ولا يزال هناك، مع ذلك، مجال كبير لتحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية المضطلع بها على الصعيد الميداني، وبأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بتلك السياسات والبرامج.

١٣٥- وقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دورته السابعة والثلاثين في عام ١٩٩٠ أن تكون ترتيبات تكاليف الدعم الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان مناسبة لاحتياجاته البرنامجية المحددة (المقرر ٢٦/٩٠ الفقرة ٢). وفي دورته الثامنة والثلاثين، نظر مجلس الإدارة (DP/1991/34) في ترتيبات تكاليف الدعم المقترحة من أجل خدمات الدعم التقني وقرر (المقرر ٣٧/٩١) أن تشمل الترتيبات الجديدة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) توفير دعم منسق وفعال وحسن التوقيت في حينه للبرامج والسياسات السكانية في البلدان النامية؛

(ب) الاستفادة من القدرات الوطنية والإقليمية وزيادتها الى أقصى حد ممكن في مجال الأنشطة السكانية؛

(ج) الاستفادة من أنسب مصادر المساعدة التقنية وأكثرها قدرة على المنافسة، مع إيلاء المراعاة التامة لقدرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ذات الصلة، على توفير المهام الاستشارية التقنية المطلوبة دعماً للبرامج والمشاريع القطرية التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(د) جعل الخدمات والمشورة التقنية أقرب بكثير الى الأنشطة المضطلع بها على مستوى الميدان في البلدان النامية، وذلك كجزء من عملية تحقيق اللامركزية المناسبة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣٦ - بدأ نظام الدعم التقني، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان ويضم خبرات قطاع كبير من المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، يباشر مهامه على الوجه الأكمل في عام ١٩٩٢. وفي إطار ذلك النظام، يجري تلبية الاحتياجات الوطنية الى المساعدة التقنية على ثلاثة صعد هي:

(أ) الصعيد الوطني، وذلك من خلال الاعتماد بقدر أكبر على الخبرات الفنية والمؤسسات المحلية؛

(ب) الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وذلك بالاستعانة بالموظفين التقنيين في أفرقة الدعم التقني التي تتألف من خبراء في مختلف الميادين المتعلقة بالسكان؛

(ج) صعيدا المقر والمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وذلك عن طريق دعم الموظفين التقنيين.

١٣٧ - ويستند ترتيب نظام الدعم التقني الى أفرقة الدعم التقني الثمانية الموزعة بشكل استراتيجي، في مناطق العالم النامي الرئيسية وتتمثل المهمة الرئيسية المنوطة بتلك الأفرقة التي تضم ما يربو على ١٦٠ خبيرا متخصصين في كل جانب من جوانب ميدان السكان، في إمداد البلدان بالمساعدة المناسبة والسريعة عند الحاجة.

دال - الرصد والتقييم

١٣٨ - في الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة رصد وتقييم المساعدة السكانية، التزاما بمقتضيات المساءلة، وللحصول على البيانات اللازمة لتحسين الأداء الإداري. وقد صدرت في آب/أغسطس ١٩٩٠ الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية التي وضعها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الرصد والتقييم، مستكملة المبادئ التوجيهية التي صدقت في عام ١٩٨٦. وبذلت جهود كبيرة لتنسيق عمليات وإجراءات الرصد والتقييم كيما يتسنى للوكالات المختلفة أن تستفيد من بعضها بعضا، ولتخفيف العبء الواقع على عاتق الحكومات المتعاونة. وقد أنشئت آلية للتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وذلك تحت إشراف الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وشجع هذا الفريق البرمجة المشتركة وعمليات استعراض البرامج، وكذلك مواءمة دورات البرمجة، وإنشاء أماكن عمل مشتركة ومرافق وتسهيلات شرائية مشتركة. ويجري، أيضا، بذل جهود لتعزيز توافم سياسات ومبادئ التقييم فيما بين أعضاء الفريق.

١٣٩ - وعلى امتداد السنوات الماضية، أسفر جهد بذل بهدف زيادة التركيز على الرصد والتقييم باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية البرمجة عن انتقال المسؤولية عن تقييمات فرادى المشاريع والبرامج القطرية، الى كيانات تتمتع باللامركزية داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان وخارجه، بما في ذلك المكاتب الميدانية، والى الوكالات القائمة على إدارة المشاريع وتنفيذها.

١٤٠ - ونتيجة لذلك زاد عدد ما يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان من تقييمات زيادة كبيرة، حيث تتراوح تلك التقييمات بين تقييمات ذاتية تجريها إدارة المشروع وتقييمات واسعة النطاق يجريها فريق من الخبراء المستقلين وهي تتفاوت من حيث عمق التحليل وكثافته، تبعا لظروف كل حالة. وفي عام ١٩٩١، شملت تلك التقييمات المستقلة المتعمقة البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية والمكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ، والبرنامج الشامل في افريقيا وآسيا التابع للإدارة السابقة للتعاون التقني لأغراض

التنمية، التي كانت تتبع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية والمكتب الإقليمي لجنوب شرقي آسيا.

١٤١ - وتشمل التقييمات المواضيعية الرئيسية، التي أنجزت في عام ١٩٩٣ أو التي بلغت مرحلة كبيرة في إعدادها، مشاريع تربط السكان بخطط توليد الدخل للمرأة؛ واستراتيجيات حملة التثقيف في مجال التحصين المضطلع بها دعماً لبرامج تنظيم الأسرة؛ ونوعية خدمات تنظيم الأسرة؛ والإنتاج المحلي من وسائل منع الحمل؛ والتقييمات الخارجية لعدد من المشاريع الإقليمية التي تنفذها منظمة الصحة العالمية.

١٤٢ - كما يعكف صندوق الأمم المتحدة للسكان على إنشاء قاعدة بيانات جديدة لأغراض التقييم سيتاح الوصول إليها في نهاية المطاف، عن طريق شبكة الحاسوب الخاصة بالصندوق، وسوف تتألف من المعلومات المستخلصة من تقارير تقييمات المشاريع وكذلك من التقييمات المواضيعية. وتمثل أهداف قاعدة البيانات في إنشاء ذاكرة مؤسسية تحتوي على نتائج التقييمات؛ وتشجيع نشر نتائج التقييمات والاستفادة منها؛ وتمكين الصندوق من أن يجري بصفة دورية تحليلاً لاتجاهات المشاكل في المسائل التي تصادفها عملية تصميم المشاريع وتنفيذها.

رابعاً - النتائج

١٤٣ - استمرت منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المضمون الموضوعي لبرامجها وزيادة حجم المساعدة المالية التي تقدمها إلى البلدان النامية. ففيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة ككل، زادت المساعدة المقدمة إلى البرامج السكانية من ١٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٢٤٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢. والجزء الأكبر من تلك المساعدة (٨٢ في المائة) قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٤ - ومن ناحية التركيز الموضوعي (انظر الجدول ٤)، فإن تنظيم الأسرة المدمج مع الصحة التناسلية والمنفذ من خلال نظام للرعاية الصحية الأولية لا يزال يحظى بالجزء الأكبر من الموارد المتعددة الأطراف المخصصة للسكان. كذلك فإن الجهود المبذولة في إطار حملة التثقيف في مجال التحصين، دعماً لتنظيم الأسرة قد تلقت مساعدة كبيرة. وخلال السنتين الماضيتين، حدث انخفاض في الاعتمادات المخصصة لجمع وتحليل البيانات الأساسية. كما أن مشاريع الديناميات السكانية انخفضت خلال تلك الفترة وتستنفد حالياً، حوالي ٩ في المائة من الموارد.

١٤٥- والتركيز مستمر على دعم البرامج والمشاريع الرامية الى تحسين مركز المرأة وظروفها المعيشية. ويجري بشكل متزايد دمج اهتمامات المرأة، باعتبارها من الأولويات، في جميع المجالات الموضوعية للمساعدة السكانية وبخاصة في مجالات صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة، وجمع البيانات الأساسية، وديناميات السكان، ووضع السياسات وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، تقوم الوكالات متعددة الأطراف بدعم المشاريع الرامية الى تحسين مركز المرأة، مثل تعليم البنات، وتدريب القيادات، وبرامج ومشاريع محو الأمية الرامية الى زيادة دخل النساء وأسرهن.

١٤٦- وقد شهدت السنتان الماضيتان دعماً مستمراً لبرامج السكان في افريقيا، حيث تعد الاحتياجات في مجالي الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة من الاهتمامات ذات الأولوية وحيث تعد المعدلات الراهنة للزيادة السكانية أعلى المعدلات في العالم. كما أن الارتفاع الشديد في معدلات وفيات الرضع والأمهات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستوجب الاهتمام العاجل. وفي الوقت الراهن، فإن حوالي ثلث الموارد المقدمة لافريقيا من صندوق الأمم المتحدة للسكان مخصص لبرامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. ويتبين من الاتجاهات في مجال المساعدة المتعددة الأطراف في افريقيا تراجع التركيز على جمع البيانات الأساسية أمام أنشطة البرامج السكانية التنفيذية لا سيما في مجالي صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة.

١٤٧- إن عقد التسعينات فترة عصيبة: فالإجراءات المتخذة في مجال السكان ستلعب دوراً كبيراً في تقرير رفاه الفرد بل وحتى بقائه، وكذلك حجم السكان وتكوينهم، في القرن الحادي والعشرين. ويتضح بشكل متزايد أن الموارد الراهنة المتعددة الأطراف المخصصة للسكان والتنمية لا تكفي للتصدي لتحديات العقد.

١٤٨- والواقع أن تنامي أنشطة التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٤ تنامياً سريعاً يبرز ضرورة تعبئة الموارد الكافية على مستوى الحكومات الوطنية والمصادر الثنائية والمتعددة الأطراف لكفالة النجاح في بلوغ الأهداف السكانية تحقيقاً للتوازن بين السكان والبيئة والتنمية. ومن ثم، فإن تجديد الالتزام بتوفير خدمات تنظيم الأسرة وجعلها في متناول جميع النساء والرجال في البلدان النامية - وليس فقط سكان الحضر الذين يسهل الوصول إليهم والفئات الميسورة الحال - وذلك بزيادة تدفقات الموارد، سيكون أحد التدابير الرئيسية التي تفضي الى نجاح مؤتمر عام ١٩٩٤.

١٤٩- ويجب بوجه خاص زيادة حصة المساعدة الإنمائية المقدمة للسكان عن مستواها الراهن، وهو مستوى منخفض بشكل غير مقبول إذ يناهز ١,٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن ثم، لا بد من بذل جهود جادة بغية بلوغ النسبة المستهدفة التي صادقت عليها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والتي تبلغ ٤ في المائة من المساعدة الدولية المخصصة للسكان.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان، مكسيكو سيتي، ٦-١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.XIII.8)، الفصل الأول بء.
- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالسكان، بوخارست ١٩-٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.XIII.3)، الفصل الأول.
- (٣) اعتمد في الفرع الأول اعتمادا كبيرا على مختلف المسائل الواردة في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن المساعدة العالمية في مجال السكان، وكذلك على بيانات غير منشورة.
- (٤) الأرقام تمثل الأموال المرتبط بها في سنة معينة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النفقات. وفي حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان، يجري تخصيص الأموال المرتبط بها للسنة نفسها؛ أما فيما يتعلق بالبنك الدولي فيجري تقسيط الأموال المرتبط بها على عدة سنوات.
- (٥) التزامات البنك الدولي بمنح القروض والائتمانات تدفع على سنوات متعددة وتذبذب القيمة الإجمالية لاتفاقات القروض تذبذبا كبيرا من سنة إلى أخرى.
- (٦) يشمل هذا الرقم المستعملين المتوقعين في جميع البلدان النامية وكذلك في بلدان أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.
- (٧) في الجزء الفرعي بء والأجزاء الفرعية اللاحقة، تستعمل النفقات السنوية في التحليلات، وليس الارتباطات (انظر الحواشي أعلاه).
- (٨) تلقت البرامج الإقليمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يتراوح بين ١٤ و ١٦ في المائة من جميع الأموال، على الرغم مما شهدته عام ١٩٩٢ من انخفاض في تمويل تلك الفئة من البرامج. وعلى النقيض من الصندوق، خصصت الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف المزيد من ميزانياتها العادية ومن مصادر التمويل الأخرى للبرامج الإقليمية والعالمية، وباستبعاد الأموال المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان نجد أن نسبة ما حصلت عليه البرامج الإقليمية في عام ١٩٨٩ من جميع الاعتمادات المخصصة للسكان في الميزانية العادية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تراوحت بين ٤٤ و ٨٠ في المائة.

الحواشي (تابع)

(٩) في عام ١٩٩٢، تغير تعريف العنصر السكاني نوعا ما، مما يزيد من تعقيد المقارنات مع الأعوام السابقة. وفي السنة المالية ١٩٩٢ بلغت القروض المقدمة على عدة سنوات من أجل العنصر السكاني في مجالات السكان والصحة والتغذية ١٠٣ ملايين دولار، في حين وصل هذا الرقم في عام ١٩٩٣ الى ١٨١ مليون دولار.

(١٠) على أنه في السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، بات من الواضح أن ذلك الاتجاه عكس بشدة حيث أن: نسب مجموع القروض للأنشطة السكانية في افريقيا هبطت الى ١٨ في المائة ثم ١ في المائة فقط في السنة. وعلى النقيض، حصلت آسيا على ٨٥ في المائة من قروض البنك الدولي المخصصة للسكان في السنة المالية ١٩٩٣.

(١١) الرقم الوارد في إعلام امستردام من أجل حياة أفضل للأجيال القادمة هو ٥٦ في المائة. واستنادا الى معلومات أحدث والى التقديرات والاستقاطات المنقحة، فإن تحقيق انتشار وسائل منع الحمل بنسبة ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ سيكون متسقا مع استقاطات المتغير المتوسط.

(١٢) انظر الآفاق العالمية للسكان: طبعة ١٩٩٢ المنقحة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIII.7).

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.90.17.3.

الجدول ١ - نفقات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حسب مصدر الأموال في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢

(بالآلاف من دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٢		١٩٨٩		المؤسسة
النسبة المئوية	النفقات	النسبة المئوية	النفقات	
١٠٠	٥ ٤١٤	١٠٠	٤ ٣٥٠	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٦٧	٣ ٦٢٩ (ب)	٨٢	٣ ٥٦٩ (ب)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٣	١ ٧٨٥ (ج)	١٨	٧٧٧	الميزانية العادية
-	-	*	٤	أموال أخرى
١٠٠	٩٩٧	١٠٠	٥٥٤	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٦٩	٦٩٠ (ب)	٥٣	٢٩٠ (ب)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣١	٣٠٧	٤٣	٢٤٠	الميزانية العادية
-	-	٤	٢٤	أموال أخرى
١٠٠	٧٥٧ (د)	١٠٠	٣ ٦٧١	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٥٧	٦٨٥ (ب)	٥٦	٢ ٠٥٨ (ب)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٦	٧٦٨	١٤	٥٢٨	الميزانية العادية
٢٧	٣٠٥ (ب)	٣٠	١ ٠٨٥	أموال أخرى
١٠٠	٢ ٧٧٧	١٠٠	٢ ٩٢٨	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٧٧	١ ٢٩٩ (ب)	٧٨	٢ ٢٧٣ (ب)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٣	٦٤٨	٢١	٦٢٤	الميزانية العادية
-	-	١	٣١	أموال أخرى
١٠٠	٩٩٠	١٠٠	١ ٠٥٥ (هـ)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٤	٢٣٩ (ب)	٥٣	٥٥٩ (ب)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧٦	٧٥١	٤٧	٤٩٦	الميزانية العادية
-	-	٠٠	٠٠	أموال أخرى
١٠٠	٣ ٧٤٩	١٠٠	٥ ٠١١	الفاو

١٩٩٢		١٩٨٩		المؤسسة
النسبة المئوية	النفقات	النسبة المئوية	النفقات	
٩٤	٥٠٣ (ب)	٧٣	٦٦٦ (د)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
١	٥٠	١٠	٤٧٥	الميزانية العادية
٥	١٩٦	١٧	٨٧٠	أموال أخرى
١٠٠	١٠ ٥٦٨	١٠٠	١٢ ٧٣٦	منظمة العمل الدولية
٩١	٥٦٨ (ب)	٨١	٣٠٦ (د)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٩	١ ٠٠٠	١٤	١ ٧٩٠	الميزانية العادية
-	-	٥	٦٤٠	أموال أخرى
١٠٠	٢ ٧٥٥	١٠٠	١ ٢٥٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤٥	٢٥١ (ب)	٨٨	١٠٥ (د)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥٥	١ ٥٠٤	٨	٩٨	الميزانية العادية
-	-	٤	٥٣	أموال أخرى
١٠٠	٣٢ ٣٨١	١٠٠	٣٥ ٩٢٤	الأمم المتحدة ^(٣)
٦١	٦٦١ (ب)	٧٨	٨٦٤ (د)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٥	٨١٤ (ج)	١٥	٥ ٤٢٣	الميزانية العادية
٢٤	٩٠٦ (ط)	٧	٢ ٦٣٧	أموال أخرى
١٠٠	٣٤٢ (ي)	١٠٠	١٧ ٤٦٧	اليونسكو
١٠٠	٣٤٢ (ب)	٥٦	٨٦٧ (د)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٠٠	٠٠	٣٣	٥ ٧٠٠	الميزانية العادية
٠٠	٠٠	١١	١ ٩٠٠	أموال أخرى
١٠٠	٦ ٨٠٢	١٠٠	٢٥	اليونيسيف
٣٤	٣٣٦ (ب)	*	*	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٦٦	٤٦٦ (ك)	٥٦	١٤	الميزانية العادية
-	-	٤٤	١١	أموال أخرى
١٠٠	٣٩ ١٠٨	١٠٠	٥٤ ٠٠٩	منظمة الصحة العالمية

١٩٩٢		١٩٨٩		المؤسسة
النسبة المئوية	النفقات	النسبة المئوية	النفقات	
٤٠	١٥ ٧٥٤ (ب)	٤٩	٢٦ ٢٤٢ (ج)	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	٢ ٦٩٦	١٠	٥ ٤٠٦	الميزانية العادية
٥٣	٢٠ ٦٥٨ (د)	٤١	٢٢ ٣٦١	أموال أخرى
١٠٠	١١٩ ٦٤١ (د)	١٠٠	١٣٨ ٩٨٦	المجموع الفرعي
٥٩	٧٠ ٧٨٧	٦٣	٨٧ ٧٩٩	أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٦	١٨ ٧٨٩	١٦	٢١ ٥٧١	الميزانية العادية
٢٥	٣٠ ٠٦٥	٢١	٢٩ ٦١٦	أموال أخرى
١٠٠	١٣٣ ٣٣٦	١٠٠	١٢١ ٥٧٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان
				أنشطة منفذة من جانب:
٣٠	٣٩ ٩٨٠ (ب)	٢٨	٣٣ ٣١٩ (ج)	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٢	٢٩ ١٩٢ (ب)	١٨	٢٢ ١٣٣ (ج)	الحكومات
١٧	٢١ ٣٣٥ (ب)	١٦	١٩ ٧٨٩ (ج)	المنظمات غير الحكومية
*	٢٢٩ (ب)(م)	*	٢ (ج)	جهات أخرى
٣١	٤٢ ٦٠٠ (س)	٣٨	٤٦ ١٣٢ (د)	تكاليف التشغيل
١٠٠	٢٥٢ ٩٧٧ (ب)	١٠٠	٢٦٠ ٥٥٩ (د)	المجموع (منظومة الأمم المتحدة) (٤)
٨١	٢٠٤ ١٢٣	٨١	٢٠٩ ٣٧٢	أموال من صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	١٨ ٧٨٩	٨	٢١ ٥٧١	أموال من الميزانية العادية
١٢	٣٠ ٠٦٥	١١	٢٩ ٦١٦	أموال أخرى

جميع الأرقام المتعلقة بعام ١٩٩٢ مقدمة من المؤسسات المعنية رداً على استقصاء أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان لأغراض تقدير المساعدة العالمية في مجال السكان، ما لم يشر إلى خلاف ذلك. أما الأرقام المتعلقة بعام ١٩٨٩ فقد أخذت من التقدير السابق (E/CN.9/1991/8)، المرفق، الجدول ألف - (١).

المصادر:

العلامة (٠٠) تشير إلى أن البيانات غير متاحة؛ والعلامة (-) تشير إلى أن البيانات غير منطبقة؛ والعلامة (*) تشير إلى أن النفقات تقل عن ١ في المائة أو عن ٥٠٠ دولار.

ملاحظة:

حواشي الجدول ١

- (أ) تشمل أموال الميزانية العادية وكذلك الصناديق الاستثمارية. أما الأموال المقدمة لتكاليف دعم الوكالات من الميزانية العادية فهي غير مدرجة.
- (ب) تشمل أموال الميزانية العادية والصناديق الاستثمارية والأموال المقدمة لخدمات الدعم التقني والخدمات الإدارية والتنفيذية.
- (ج) نفقات مقدرة.
- (د) الأرقام غير متفقة مع المجاميع الكلية بسبب التقريب.
- (هـ) أرقام عام ١٩٨٧.
- (و) تمثل أموال استثمارية واردة من البلدان المانحة.
- (ز) تتألف إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية السابقة وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية سابقا.
- (ح) تشمل مبلغ ٤٤٢ ٠٠٠ دولار مخصص للمساعدة المؤقتة المقدمة دعما للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.
- (ط) تمثل أموال استثمارية واردة من البلدان المانحة وأموال مقدمة من وكالات أخرى غير صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- (ي) لم يرد استقصاء كامل من اليونسكو. أما الاحصاءات فقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- (ك) أفادت اليونسيف بتوفير ٤٨,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٢ من أجل أنشطة الدعم ومنها برامج الرضاعة الثديية وبرامج التحصين.

حواشي الجدول ١ (تابع)

(ل) تمثل أموال استثمارية مقدمة من البلدان المانحة وأموال مقدمة من وكالات أخرى غير صندوق الأمم المتحدة للسكان (قد تكون أو لا تكون مدرجة في أي موضع آخر)، وأموال استثمارية جرى تلقيها من المصارف الائتمانية والمنظمات غير الحكومية.

(م) تمثل نفقات المشاريع المنفذة من جانب اليونيدو والأونروا والبنك الدولي.

(ن) تمثل نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي وتكاليف دعم الوكالات المغطاة من الميزانية العادية.

(س) تمثل نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي.

(ع) باستثناء البنك الدولي.

الجدول ٢ - توزيع النفقات في مجال المساعدة السكانية حسب المنطقة الجغرافية وقناة التمويل لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩١

قناة التمويل	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	غربي آسيا	أوروبا	أنشطة أقاليمية
١٩٨٩						
تمويل ثنائي مباشر	٣٨	٥٠	٣٦	٥١	٤٩	٢
منظومة الأمم المتحدة	٢٩	٢٧	٢٠	٣٠	٤١	٣٧
منظمات غير حكومية	٣٣	٢٣	٤٤	١٩	١٠	٦١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩١						
تمويل ثنائي مباشر	٤٤	٥٣	٣٢	٥٥	٢٥	١٤
منظومة الأمم المتحدة	٣٧	٣٢	٣١	٢٩	٥٦	٣٤
منظمات غير حكومية	١٨	١٤	٣٦	١٦	٢٠	٥١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول ٣ - توزيع نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان، حسب المنطقة الجغرافية، للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ (نسبة مئوية)

المنطقة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
افريقيا (البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى)	٢٤,٨	٢٩,٤	٣٢,٠	٢٨,٩
آسيا والمحيط الهادئ	٣٦,٩	٣٣,٨	٣٣,١	٣٨,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣,٠	١١,٤	١٠,٠	١٢,٠
غربي آسيا	٩,٩	٨,٩	٦,٧	٦,٠
أوروبا	١,٢	١,٦	١,٩	٢,٤
أنشطة أقاليمية	١٤,٢	١٥,٠	١٦,٢	١٢,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مجموع النفقات (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	١٥٧,٥	١٦٨,٨	١٧٢,٠	١٢٨,٢

الجدول ٤ - توزيع نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان، حسب فئة
خطة العمل، للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢
(نسبة مئوية)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	فئة خطة العمل
٦	٩	١٠	١١	جمع البيانات الأساسية
٩	١١	١١	١٣	الديناميات السكانية
٨	٩	٨	٨	صياغة/تقييم السياسات والبرامج
صفر	صفر	صفر	صفر	تنفيذ السياسات
٥٢	٤٣	٤٦	٤٤	برامج تنظيم الأسرة
١٥	١٧	١٦	١٦	الإعلام والتثقيف والاتصال
٤	٦	٤	٣	البرامج الخاصة
٤	٣	٢	٢	الأنشطة المشتركة بين قطاعات متعددة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
١٢٨,٢	١٧٢,٠	١٦٨,٨	١٥٧,٥	مجموع النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الجدول ٥ - نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان حسب فئة خطة العمل والمنطقة، للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢

توزيع النسب المئوية				النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)				
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
١٠٠- جمع البيانات الأساسية								
١١	١٥	١٨	١٩	٣,٦	٦,٧	٧,٠	٥,٦	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٨	١٠	١١	١٠	٠,٨	١,٠	١,٥	١,٤	غربي آسيا
٤	٧	٨	١٤	١,٧	٣,٤	٤,٢	٧,٣	آسيا والمحيط الهادئ
١٢	١١	١٢	١١	٠,٦	١,٣	١,٧	١,٧	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧	٧	٧	٤	٠,٧	٢,٠	١,٨	١,١	الصناديق الإقليمية
٢	٤	٤	٤	٠,٢	١,٢	١,٠	٠,٨	أنشطة أقاليمية
٢٠٠- الديناميات السكانية								
٧	٨	١١	١٠	٢,٢	٣,٤	٤,٢	٣,٠	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٧	٢٢	٢٠	٢٢	١,٦	٢,٤	٢,٨	٢,٩	غربي آسيا
٥	٦	٤	١٢	٢,٤	٣,٠	١,٨	٦,٠	آسيا والمحيط الهادئ
١٠	١١	٩	٨	١,٤	١,٣	١,٣	١,٢	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٩	٢٤	٢٢	٢٣	٢,٩	٦,٧	٥,٨	٦,٠	الصناديق الإقليمية
٧	١٢	١٢	١٠	١,١	٣,٤	٣,٠	٢,٢	أنشطة أقاليمية
٣٠٠, ٤٠٠- صياغة وتنفيذ السياسات السكانية								
١٣	١١	١٠	٩	٤,٣	٤,٧	٣,٨	٢,٥	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١	٥	٥	٦	٠,١	٠,٦	٠,٩	٠,٨	غربي آسيا
٢	٢	٢	١	١,١	١,٠	١,١	٠,٧	آسيا والمحيط الهادئ
٧	٦	٨	٧	٠,٩	٠,٨	١,٢	١,١	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٨	١٢	١٢	١٢	١,٨	٣,٣	٣,٢	٣,١	الصناديق الإقليمية
١٩	٢٠	١٩	١٩	٣,٠	٥,٥	٤,٨	٤,٣	أنشطة أقاليمية
٥٠٠- صحة الأم والطفل/ تنظيم الأسرة								
٣٥	٣٤	٣٤	٣٤	١١,٦	١٤,٦	١٣,٥	١٠,٠	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٥٣	٤٠	٣٣	٣٥	٥,٢	٤,٣	٤,٦	٤,٨	غربي آسيا

توزيع النسب المئوية				النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)				
٧٤	٦٦	٧٢	٦٠	٣٤,٧	٣٢,٣	٣٥,٤	٣٠,٩	آسيا والمحيط الهادئ
٤٩	٥٥	٥٤	٥٩	٦,٦	٦,٨	٧,٦	٨,٩	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٨	٢٤	٢٤	٢٦	١,٨	٦,٨	٦,٥	٦,٨	الصناديق الإقليمية
٤٣	٣٨	٤١	٣٩	٦,٧	١٠,٤	١٠,٢	٨,٧	أنشطة أقاليمية
٦٠٠ - الإعلام والتثقيف والاتصال								
٢٤	٢٤	٢١	٢٢	٨,١	١٠,٣	٨,١	٦,٣	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٤	١٠	١٩	١٧	١,٤	١,٠	٢,٦	٢,٣	غربي آسيا
٨	٧	٧	٩	٤,٠	٣,٦	٣,٥	٤,٩	آسيا والمحيط الهادئ
١٤	٦	١٠	١٠	١,٨	٠,٨	١,٤	١,٥	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٥	٣١	٣١	٣٠	١,٥	٨,٨	٨,٥	٧,٧	الصناديق الإقليمية
١٧	١٧	١٧	١٦	٢,٦	٤,٨	٤,٤	٣,٧	أنشطة أقاليمية
٧٠٠ - البرامج الخاصة								
٥	٤	٤	٤	١,٦	١,٦	١,٦	١,٣	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣	٨	١٠	٨	٠,٣	٠,٨	١,٤	١,٠	غربي آسيا
٤	١٠	٤	٢	١,٧	٥,٠	١,٧	١,١	آسيا والمحيط الهادئ
٤	٥	٥	٣	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٥	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦	١	٢	٢	٠,٦	٠,٢	٠,٦	٠,٦	الصناديق الإقليمية
٥	٧	٥	٥	٠,٨	٢,١	١,٣	١,٢	أنشطة أقاليمية
٨٠٠ - أنشطة متعددة القطاعات								
٥	٥	٣	٢	١,٦	٢,٠	١,١	٠,٦	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٥	٦	٢	٢	٠,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٢	غربي آسيا
٣	٢	٣	١	١,٢	٠,٩	١,٣	٠,٧	آسيا والمحيط الهادئ
٥	٦	٢	٢	٠,٧	٠,٧	٠,٣	٠,٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦	٣	٢	١	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٤	الصناديق الإقليمية
٧	١	٢	٧	١,١	٠,٣	٠,٥	١,٥	أنشطة أقاليمية

- - - - -